مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العنف السياسي في العراق
اسم الكاتب: م.م. طالب حسين حافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6880
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العنف السياسي في العراق

المدرس المساعد
طالب حسين حافظ(*)

المقدمة

غريب أمر هذا العنف في العراق ، ومن غرائبه انه قديم ، قدم هذه الارض وحضارتها ، وانه متجد د ، ففي الوقت الذي يجف فيه نبع هذه الحضارة ورمز وجودها ، يحفر الدم له في ارض العراق نهرا ثالثا . ومن الاطوار الغريبة لهذا العنف ، انه متعدد الاتجاهات والاشكال ، فهو عمودي بين السلطة وجماهيرها وافقي بين افراد المجتمع . واتسم هذا العنف باشكال اتخذت مديات لاحدود لها ، فمن سلخ الجلود وتقطيع الاوصال وسحل الاجساد والاعدام حرقاً وقلع الاظافر والخوزقة حتى الاذابة بالسيانيد وسمل العيون وقطع الرؤوس ... (١) .

لقد امتد هذا العنف في العراق منذ تأسيس اولى الحضارات فيه ، فقد تزامن وأخذ مديات غاية في القسوة مع الدولة الاشورية التي تميزت بوحشية استثنائية من بين الشعوب السامية الاخرى (٢) ، ولم يتوقف هذا العنف مع الفتح الاسلامي للعراق ، بل اتخذ صوراً جديدة مع الامويين والعباسيين من حمل الرؤوس المقطوعة على اسنة الرماح والطوفان بها على البلدان ، وجب المذاكير ...

هذا العنف الاستثنائي في العراق ، يقابله سلوك آخر للعراقي ابن هذه الارض ، فهو صاحب اولى الحضارات على هذه المعمورة ، فهنا نشأت الدولة وتمدن الانسان وعرف القانون ، ومن هنا ابتدأت رحلة ابو الانبياء ، وهكذا جمعت هذه الارض القوانين السماوية والطبيعية ، فكيف يتسق هذا مع ذاك ؟

والذي يهم في هذا الامر ، ان العنف في العراق لم يتحول لحد الآن ليغدو من الامور التاريخية التي ينظر اليها الانسان بأسف واشمئزاز على انها جزء اً من صيرورته التاريخية او الحضارية ، فلا يزال العنف متقداً متجذراً في النفس العراقية ، ولاتزال دوافعه ومكامنه ناراً تحت الرماد ، ولا يزال الكثير يرى في العنف صفة ملازمة للمجتمع العراقي .

لاشك ان هناك كثيراً من الصفات والميزات التي طبعت الفرد العراقي بميز ات خاصة ، جعلته حاد الطباع ، قليل الصبر ، كثير الشكوى ، الى جانب ما اشتملت عليه نفسه من كبرياء وكرم اخلاق وحدة ذكاء وأنفة عالية ، رغم ان هذا لايعني ان كل فرد في العراق يتصف حتماً بتلك الخصائص العامة ، مع ان للعراقيين من خصائص تميزهم عن غيرهم من ابناء المجتمعات الاخرى .

وفي البحث عن الاسباب والعوامل المؤدية الى العنف في العراق ، نجد ان هناك ظروفاً موضوعية واخرى ذاتية وراء ذلك . يقول البيان الصادر عن اليونسكو بتأريخ ٨ حزيران ١٩٥١ ، حول طبيعة العرق والفوارق العرقية " بأن أي صفة مشتركة ترجع على الاكثر الى خل فية تاريخية واجتماعية مشتركة " . (٣) وفي هذا يمكن القول بأن الفرد صورة مصغرة للمجتمع ، وان النظرة السطحية ، فقط ، هي التي ترجح الصفات النفسية المميزة للجماعات الوطنية الى العرق ، وان مثل هذه الصفات قد تحجب حقيقة ان المرء سوف يجد لدى الجماعات السكانية المختلفة التي تتألف من انماط بشرية عدة، التفاوت ذاته تقريباً في الطباع والذكاء .

واستناداً الى ذلك، سنبحث في هذه الدراسة العنف في العراق من خلال ثلاثة مباحث هي :

١ - مقدمة في العنف
٢ - الطائفية في العراق
٣ - اسباب العنف في العراق

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

" المبحث الأول "

مقدمة في العنف

تعم ظاهرة العنف معظم مجتمعات العالم ، وان اختلفت صورتها بعضها عن الآخر ، وهي كأي ة ظاهرة مجتمعية لها مسبباتها وعواملها . ولايمكن دراسة العنف بمعزل عن بيئته الداخلية والخارجية ، اذ ترتبط بالبيئة الداخلية الظروف السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية ، اما البيئة الخارجية فتشمل ضغوط البيئتين الاقليمية والدولية .

تتضمن اعمال العنف بصورة عامة ، استخدام القسر أو الاجبار من جانب قوى المجتمع ضد الدولة ، أو من جانب الدولة ضد المجتمع المدني أو ضد نفسها ، ويكون من شأن هذه الافعال زيادة قلق الفرد على نفسه وبلده . الهدف من استخدام القسر أو الاجبار هو فرض ارادة تبحث عن الهيمنة ، أي ان هدف العنف هو الوصول الى ارغام المقابل والهيمنة عليه ومن ثم تنفيذ الارادة المطلوبة .

يعرف ينبورغ العنف بأنه " مختلف اعمال الشغب والتدمير والأذى التي تهدف اساساً الى تحقيق اغراض تتمثل في تغيير سلوك الجماعات الاخرى " . (٤)

كما يعرف العنف ، بأنه الاستخدام المتعسف للقوة أو التهديد باستخدامها لالحاق الاذى بالاشخاص او البنى المادية .

وقد يتم اللجوء في بعض الاحوال الى تعداد المظاهر المختلفة للعنف على اعتبار انها تسهم بشكل ما أو آخر في تحديد معنى العنف ، ومن هذه المظاهر التعذيب والابادة المنظمة والاضطهاد من كل نوع والترحيل الالزامي للسكان والتهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل واغتصاب الوعي وغسل الدماغ وخداع العقول ، وبدلالة هذه المظاهر يتحدد معنى العنف . ولاشك ان تعداد هذه المظاهر المختلفة التي يتخذها العنف تسهم الى حد كبير في تحديد معنى العنف ، ولكنها لاتكفي لوحدها في تحديد هذا المعنى . (٥)

وتأسيساً على ماجاء اعلاه ، يمكن ان نحدد التعريف الاصطلاحي للعنف في ثلاث اتجاهات رئيسة :

أ. الاستخدام الفعلي للقوة المادية لالحاق الضرر والاذى بالاشخاص وتخريب الممتلكات .

ب. الاستخدام الفعلي للقوة المادية او التهديد باستخدامها ليشمل السلوك القولي الى جانب السلوك الفعلي .

ج. العنف بوصفه مجموعة من الاختلا لات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع . (٦) ويتحدد هذا بعدة اشكال مزها :

اولاً : غياب او ضعف التكامل الوطني داخل المجتمع .

ثانياً : غياب أو ضعف العدالة الاجتماعية .

ثالثاً : حرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية .

رابعاً عدم اشباع الحاجات الاساسية .

لقد رافق العنف دائما حياة الافراد في المجتمع، باشكال مختلفة، وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة. وقد نظم العنف في المجتمعات المتقدمة بوسائل مختلفة واصفي عليه طابع اً مؤسسياً يحميه القانون ويمارسه مسؤولون عن التنظيم الاجتماعي الذي تقف على رأسه الدولة ومؤسساتها . ويلاحظ ذلك بوجه خاص في المجتمعات التي تنطوي على تناقضات شديدة في تكوين بنيتها والتي تولد صراعات حادة وامثلتها البلدان التي تحكم بواسطة نظم الاقليات المحدودة الشرعية والتي لاتستطيع ان تمارس السلطة الا بالاكراه ، كالنظم الديكتاتورية والاستبدادية في معظم بلدان العالم الثالث .

وليس بالضرورة طبعاً ان يكون العنف نتيجة حتمية للتركيبة الاثنية المتنوعة في بلد ما ، ولكن في ظل ظروف سياسية واجتماعية معقدة كالتي تشهدها بعض المجتمعات في اوقات التحول السياسي والاجتماع ي والاقتصادي ، فان المجتمعات ذات التنوع الاثني تكون اكثر تعرضاً لقيام اعمال العنف . فقد أدى مثلا ترسيم الحدود في الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الاولى من نواح عديدة الى ظهور الخوف والازمات . اذ بالرغم من الامكانيات العديدة للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحكم بالنسبة للجماعات العرقية والاثنية المختلفة خلال مرحلة تأسيس الدولة الحديثة ، الا ان تلك المشاركة قد تحددت مما اثرت في درجة اندماج او عدم اندماج هذه الجماعات في المجتمع وفي الحكم .

وقد مثلت القرارات التي اتخذت من الخارج والتدخلات في انظمة هذه البلدان جملة من مشاكل اثنية موجودة حتى الآن في البلاد ذات التنوع العرقي في الشرق الاوسط . (٧)

ويختلف العنف عن استخدام القوة بطريقة شرعية وضمن نظام اجتم اعي معين . وعلماء الاجتماع يعد ون قياس العنف معياراً رئيساً للتعرف على النظام الاجتماعي وتقدير درجة استقراره . لأن كل المجتمعات تنطوي على مقدار معين من العنف ، وذلك اما بسبب عدم تلاحمه ا او اندماج عناصرها تماماً ، او لسبب سوء اداء الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاجتماعي . وعليه فان العنف يختلف بانماط كثيرة من السلوكيات في المجتمع التي تتباين فيما بينها من ناحية شدتها ام ناحية الاشكال التي تتخذها وذلك اعتباراً من الاهانات التي لامسوغ لها الى الاعمال الطائشة او الاجرامية الموجهة الى الاخرين في النظام الاجتماعي كالقتل وقطع الطرق وغيرها ، ومن حركات الاحتجاج والتمرد

على نطاق محدود ، كحركات العصيان المدني والاضراب عن الطعام لاسباب سياسية والاضطرابات والجلوس في الشوارع والساحات العامة ، الى حركات التمرد والثورة بصورة متكاملة . ان آثار العنف قد تتنوع من درجة معينة من التوتر الشخصي الى فعالية جماعات كبيرة من الشعب ، وكذلك من اللاستقرار السياسي الى تدمير النظام القائم تدميراً كاملاً . (٨)

العنف السياسي :

يعرف العنف السياسي ، بأنه استخدام القوة او ا لتهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية . ويكون مصدر العنف من الدولة الى المجتمع او من المجتمع باتجاه الدولة ، حين لاتوجد قنوات اتصال ولغة مشتركة للحوار .

ان السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي لأنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة او ممارستها . فالاحزاب السياسية تنظم وتعبأ قواها للاستيلاء على السلطة ، والحكام يمارسونها ، والتكنوقراط يسعون اليها ، وتحاول جماعات الضغط التأثير على من يمتلكها او يمارسها . وحيث ان السلطة تعبر عن صلاحية او قدرة شخص او جماعة من الاشخاص على فرض ارادتهم على الاخرين ، فانها والحال هذا ليست سوى صنيعة ملطفة للقوة ، التي ترمي الى اجبار الآخرين بالوسائل المادية او المعنوية . (٩) وبديهياً القول ان كل اجبار هو عنف مادام يرمي الى اجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم .

ان العنف قد يقع من جانب افراد المجتمع ، كما ان الدولة قد تقوم به لسبب او آخر في تعاملها مع مواطنيها ، وذلك اذا عجز طرف عن اقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بعد أن يستنفذ كل الطرق الاخرى السلمية .

وعلى صعيد آخر ، فان تقويم اعمال العنف هو مسألة نسبية ، فان الحكم على العنف وما اذا كان اخلاقياً او غير اخلاقي يتوقف قبل كل شيء على الاطراف التي تنخرط في اعمال العنف ، وعلى طبيعة ومركز الجهة التي توجه ضدها ، كما ان ذلك يتوقف على الجهة التي تقوم بالتقويم . ومع ذلك غالباً ماينطلق في تقويم اعمال العنف من مفهومين رئيسين هما الولاء والشرعية . (١٠) وذلك له صلة قبل كل شيء بالتقاليد او القيم او الافكار السائدة في البلاد ونظرتها الى استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي .

ان اعمال العنف لايمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها ، ولذلك لايمكن ان تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الاقطار المختلفة . ولا ريب ان الحكومات تسعى الى تحريم اعمال العنف ، واول خطوة تقوم بها في هذا الشأن هي ان تجعل الاعمال المذكورة غير قانونية لكي تحتفظ لنفسها باحتكار وسائل العنف الكبرى في المجتمع ، وعليه فأن العنف لايقتصر على الافراد والجماعات وانما تستخدمه الدولة ايضا باجهزت ها ووسائلها المختلفة .

واكثر اشكال العنف السياسي شيوعاً ، هي الاضطراب والتآمر والتمرد والثورة :

الاضطراب : نشاط سياسي عنيف يتميز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبياً من التنظيم وبمحدودية او عدم تبلور اهدافه . ومن اكثر صوره انتشاراً احداث الشغب والاضرابات والتظاهرات . وقد يحدث الاضطراب نتيجة للاحباط . وقد يكون مجرد تكتيك اذا قصد من ورائه حمل الحكومة على التورط في اعمال قمعية من شأنها دفع المزيد من الافراد الى معسكر المعارضين .

التآمر : استخدام القسر او الاجبار على نطاق محدود بغية الظفر بالسلطة السياسية او تعزيزها ، واكثر مظاهر العنف التآمري شيوعا هي الاغتيال ، والارهاب والانقلاب العسكري والاغتيال عمل عنيف انتقائي اذ يستهدف قتل الزعامات السياسية بأمل اضعاف او تقويض النظام السياسي . وشاع الارهاب وتنوعت فنونه واساليبه في السنوات الاخيرة ، مثل الخطف والتفجيرات في الاماكن العامة وقتل الابرياء . ويختلف الانقلاب عن الاغتيال والارهاب في ان القائمين به ينحدرون غالباً من صفوف القوات المسلحة ، وانه من داخل النظام نفسه .

التمرد : عمل عنيف تعمد اليه مجموعة كبيرة نسبياً من الافراد بهدف احداث قدر من التغييرر في النظام السياسي . ويتصف التمرد بكثير من العقلانية في استعمال العنف ، وبقدر يعتد به من التنظيم والاتصال .

الثورة : تختلف الثورة عن صور العنف السياسي آنفة الذكر في شمول وعمق تأثيراتها على النظام السياسي والمجتمع نفسه. انها عمل شعبي عنيف يفضي الى تحول جذري كلي لنظم المجتمع .

ان الثورة تجتاز مراحل خمس هي : التمهيد أو التحضير للثورة بمعنى ظهور مناخ موآ ت لها قوامه غضب او سخط شعبي عارم تولده الممارسات الهابطة او الاداء السيء للنظام القائم ، انهيار او تداعي النظام القديم، تقويض العلاقات والروابط القديمة ،تشييد علاقات جديدة ، ثم استقرار النظام الجديد .

وهناك من ينكر اقتران الثورة بالعنف ، على اساس ان التغيير الثوري يتم ليس بالضرورة عن طريق القوة والعنف . كما انه ليس من الصواب الرأي ان يعد العنف هو المميز البارز للثورة . (١١)

الأسباب العامة للعنف :

١ - العامل الثقافي : الثقافة هي المرجعية الاولى للسلوك والمواقف الاجتماعية والسياسية وهي الاطار المرجعي الذي يؤطر سلوك الفرد والجماعة . وفي ظل الانظمة الاستبدادية والشمولية ، تسود ثقافة وحدانية الفكر والسلوك والامتثال والاستتباع والنفاق ، حيث تصبح الثقافة والايديولوجيا خاضعة لاجهزة السلطة لاعادة انتاج القمع الفكري والعاطفي والنفسي ويسيطر الفكر البطريركي في اطار المؤسسات التعليمية وحتى الدينية ، حيث تسود قيم الطاعة والامتثال التي لاتسمح ببروز فكر نقدي وابداعي ولاتسمح بخلق وعي بناء ، و هنا يعد العنف السياسي الدواء الناجح لتوحيد رؤية المجتمع وتوجهاته . ولكن هذا العنف وان نجح مرحلياً في حل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، الا انه لايمكن بالنتيجة الا ان يزيد في حدة الظروف السياسية والاوضاع الاجتماعية عامة ، فالعنف يدعو العنف المضاد . ان العنف السياسي هو الآ لية المتقدمة التي تجيد استخدامها النظم الاستبدادية والشمولية ، بل قد تمارسها ايضا بعض الحركات السياسية وخصوصاً الدينية ضد من لايتفق معها في برنامجها السياسي لانها تعتقد ان منهجها هو الصحيح والمقدس وما عداه باطل وزائف ، مما يشكل خطراً كبيراً على الحياة السياسية للمجتمع .

وفي هذا الصدد يقول عالم النفس (سكنر) ، ان العنف يبدأ في الرؤوس قبل الفؤوس ، مما يعني ان ماوراء العنف ثقافة تؤسس له وتحركه وتوجهه .

وقد يتأتى العنف ايضاً عن اشخاص يتبنون ثقافة تنطوي على تجسيد استخدام العنف كوسيلة في العمل السياسي ، وفي مقدمة ذلك تأتي الفوضوية في مختلف العهود والبلدان .

٢- العوامل المتعلقة بالاهداف : يلجأ الى العنف احياناً اذا بدا في نظر جماعات سياسية معينة انه وسيلة ناجحة لتحقيق اهداف معينة ، كأغتيال شخصية بارزة لأن اختفائها يمكن ان يغير سياسة النظام ، او اتجاه حركة سيا سية معينة ، او التهيئة لانقلاب عسكري ، او مجرد القيام باعمال اضطراب وعنف . والواقع ان كل انواع العنف هذه تتوقف على طبيعة القائمين به والافكار التي يحملونها والاهداف التي يرمون اليها ، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي .

٣- العوامل البنيوية : لاشك ان النظام والعنف وجهان مختلفان للحياة ، فالمجتمعات التي استطاعت ان تحقق مستوى عال من الاندماج بين مكوناتها المختلفة ، وذلك من خلال تسوية التناقضات القائمة بين الجماعات المختلفة ، استطاعت ان تتوصل الى تحقيق مستوى معين من الاستقرار والسلم الاجتماعي . اما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات القائمة فيها ، فقد غدا العنف فيها وسيلة شائعة في الحياة . ومن ثم فان العنف والحالة هذه ممتزج بالبنية التكوينية ذاتها للمجتمع سواء على المستوى الرسمي ام على المستوى الشعبي ، ويلاحظ ذلك خاصة في النظم السياسية ذات الشرعية المحدودة . وضمن هذا العامل يعد العنف من ناحية مقداره وطبيعيته مؤشراً على قدرة المجتمع على النمو والتطور .

٤- الاغتراب / الاستلاب : تكثر أعمال العنف في المجتمعات التي يعاني فيها افراد كثيرون من الشعور بالاغتراب او الاستلاب او الاحباط ... والاغتراب هو حالة سيكو – اجتماعية تسيطر على الفرد سيطرة تجعله غريباً وبعيداً عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي ، والاستلاب السياسي هو شعور الشخص بالغربة ازاء السياسة والحكومة في مجتمعه ، والميل نحو التفكير بان سياسة الامة تدار من قبل الاخرين ولمصلحة الآخرين ووفقاً لمجموعة من القواعد غير العادلة . ان الشعور على هذا النحو يعزل الفرد عن باقي المجتمع لانه يشعر بانه لم يعد ينتم ي اليه لاسباب لادخل لارادته فيها ، وانما فرضتها ظروف قاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية ، بمعنى انه لاينتمي الى وطنه او ان لاوطن له ، وان السلطة تأخذ ولا تعطي ، وان هناك خللاً واضحاً بين الحقوق والواجبات .

ان هذه الظواهر قد تولد نزعة عدائية لدى الافراد والجماعات قد تتحول الى نشاطات متطرفة من العنف ، خاصة في ظل نظام سياسي قائم لايتمتع الا بشرعية محدودة .

وعلى مستوى آخر ان الاحباط الذي يتعرض له الفرد أو المجتمع ، قد يولد أعمال عنف موجهة ضد النظام الاجتماعي وبخاصة ضد النظام السياسي . ويتطور الاحباط هذا من خيبات الأمل والتذمر والغضب .

ان الظروف المتردية لاتكفي لوحدها لتوليد الشعور بالاحباط ومن ثم الحرمان ، وانما يجب ايضاً ان يتو افر الوعي بالتباين والتناقض ، وان يكون الحرمان وليد عوامل متحكمة ولايمكن تسويغها لانها تتجافى مع طبيعة الاشياء ومع القواعد المثلى للتنظيم الاجتماعي العادل . (١٢)

ان حالة الاغتراب / الاستلاب تؤدي الى انهاء حالة العلاقة الرابطة بين المواطن – الدولة القائمة على اساس العقد الاجتماعي (المشكوك بها اصلاً) ، وبذلك تتحول الى سلطة غاصبة ، ويؤسس الوضع الجديد هذا الى حالة من (الشرعية) ينتهجها الفرد سبيلاً للعنف تجاه السلطة ومؤسساتها ، بل ويمتد ذلك لينال كثيراً من البنى الخدمية والمادية للمجتمع ، فتسقط كثير من المحرمات وتنشأ (ثقافة) طارئة قائمة على الفصل التام بين المواطن والدولة – السلطة .

وهناك اسباب اخرى للعنف ، منها التقاليد الموروثة للمجتمع ، خاصة في تلك المجتمعات التي سبق لها ان مارسته من قبل لسبب أو آخر بحيث اصبح تقليداً متوارثاً ، وكذلك الامكانات المادية للشروع في العنف . ويلعب العامل الاقتصادي دوره ايضاً في هذه المسألة ، خاصة عندما تكون الظروف الاقتصادية ضاغطة بشدة ، فالحاجات

المنقوصة لدى افراد المجتمع غير المحصنين أخلاقياً تجعلهم يجدون في العنف تحقيقاً لتلك الحاجات سواء كانت مادية او معنوية . ويبقى صوت المعدة لدى الكثير أقوى من صوت الضمير ...

" المبحث الثاني "
الطائفية في العراق

تعد الطائفية أحد أهم العوامل الكامنة المستمرة والمحفزة لاثارة وتجديد العنف في المجتمع العراقي .

وهناك فرق كبير بين الطائفة والطائفية ، فالطائفة هي انتماء وولاء ، والطائفية هي بغض وبلاء . الطائفة جزء من الكل ، وهي تشير الى نوع من التكامل الديني ، أي المجتمعات الدينية التي تع د نفسها واقعاً دينياً له صفة التكامل من حيث استقلال الايديولوجية والتنظيم . الطائفة تعني التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد . الطائفة هي ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الاساسي لخلافات حول الممارسات او المعتقدات الدينية او كليهما ، ولكن هذا الجزء لايؤسس ديناً جديداً .

وبرغم ان انفصال الطوائف عن الجسد الرئيس قد يؤدي الى مشكلات فرقة وتناحر وصراع ، الا ان العديد من الدارسين يؤكدون ان الطوائف تؤدي وظيفة مهمة للمجتمع اذ تقوم بدور صمام الامان الذي يسمح للناس ، خاصة الطبقات الدنيا ، بالتنفيس عن مشاعر الاحباط والتوتر الناتج عن احساسهم بالحرمان الاقتصادي والاجتماعي . فالطوائف توفر لمثل هذه العناصر الناقمة الشعور بالانتماء الى جماعة ترسخ مجموعة من القيم وتط لب من اعضائها التحلي بها واعادة تنظيم حياتهم وفقاً لها ، فهي تعوضهم معنوياً عما لايوفره لهم المجتمع (الاصلي) وهو الشعور بالانتماء ، بل ان الانتماء الى طائفة قد يعوضهم مادياً نتيجة للخدمات المجانية او الرمزية التي تقدمها لهم فيقل شعورهم بوطأة الحرمان الاقتصادي . ان الانتماء الى طائفة ما قد يمتص طاقة الغضب والحقد على المجتمع من نفوس المنتمين اليه بمساعدتهم على تقبل اوضاعهم المتدنية مقابل وعد أو أمل باوضاع افضل .

الطائفة هي قدر مفروض على الفرد ، وهي تلعب دوراً ايجابياً في تنوع واختلاف المجتمع ، وكما جاء في الحديث الشريف " اختلاف امتي رحمة " .

أما الطائفية ، فهي المناداة بسياسات انشقاقية لصالح مذهب ديني ما ، أو هو وجود جماعة تؤمن بما تعتقد انه مثاليات تميزها وتفصلها عن الاتجاهات السائدة وقدرة هذه الجماعة على ان تعبر عن مصالحها وآمالها وتطلعاتها تعبيراً منظما . الطائفية هي تمحور جماعة بشدة حول نسق لمعتقد يخلق ثقافة وشخصية التعصب المضادة لثقافة وشخصية التسامح .

الطائفة تعني التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد . والطائفية تعني استخدام التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او ثقافية متميزة لأبناء الطائفة في مواجهة الطوائف الاخرى ، أي استخدام الدين كوسيلة لتحقيق اهداف دنيوية .

ولعدم الاهتمام الجاد بمعالجة الطائفية ، فقد اضحت احدى ادوات الصراع السياسي والايديولوجي في مجتمعنا.

وهناك من يرجع الطائفية بشكل أو بآخر الى الماضي ومخلفاته والى الوعي أو الايديولوجية ، ويضيف قسم كبير من المثقفين العرب الى الماضي ، أي الى القول بوجود الوعي الطائفي التقليدي في المجتمع العربي وارتباط النزاعات الطائفية بالجهل والتخلف والتعصب ، مسألة استغلال القوى الاستعمارية للمسألة الطائفية واللعب بها من اجل تقسيم العرب وتمزيق وحدتهم ، بينما يجنح الباحثون الغربيون عموماً الى التركيز على غياب البنية القومية وخصوصية الاسلام والعقيدة الاسلامية في معالجتها للزمني والروحي وم ن ثم لمسألة الاقليات وأهل الذمة ، ويحملونها بشكل رئيس للبنية الاجتماعية ، كما تسمح لهم بتأكيد الطابع الفسيفسائي الانقسامي للمجتمع العربي وغياب طابعه القومي . (١٣)

ان مفهوم الطائفية يشتمل على اربعة عناصر :

١ - تعدد الانتماءات الفردية داخل المجتمع الواحد وضعف الانتماء العام المشترك الناجم عن عدم الاندماج الاجتماعي في بنية واحدة .
٢ - الصراع في اطار نظام يقوم على العصبية الاقوى (التعصب) ، ذلك ان العصبية أو الانتماء الجزئي في المجتمع لاقيمة له ولا وزن الا بقدر مايتحول الى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبيات الاخرى .
٣ - ارتباط الطائفية بالدين .
٤ - الاقليات ، ويصبح الوضع اكثر تعقيداً عندما يتعلق الامر بأقلية هي معا اقلية قومية ودينية . (١٤)

والذي يهمنا في هذا الموضوع ، هو ارتباط الطائفية بالدين ، أو مايراد له هكذا . فالطائفية هي عكس الدين تماماً ، فالدين يرمي من خلال الرحمة والمعونة والاحسان والزكاة والتسامح ، الى توظيف السلطة والثروة من اجل تدعيم الروابط والتض امن والتكامل بين الافراد ، اما الطائفية فهي تقوم بالعكس على استغلال ذلك من اجل زيادة

السلطة والثروة وتعميق التقاسم الدنيوي ، ولذلك فان الطائفية تجمع النقائض جميعا ، فهي تشكل الن في المطلق للقيم الدينية وهي تسوغ الحقد والكراهية وهي تنتهي دائماً الى طبقة خاصة تحتكر الثروة والسلطة . وهذا يعني ان الطائفية بعكس الدين او الانتماء الى جماعة دينية ، هي ظاهرة سياسية بالجوهر . وهكذا فليس للطائفية اذن علاقة ضرورية بالدين ، وليس الدين أو المذهب او الاعتقاد الديني هو السبب في نشوء الطائفية ، ولكن يراد التعبير عن الطائفية السياسية بصيغة دينية .

وينشأ النظام الطائفي اساساً من التحولات المتعلقة بالدولة من بنية السلطة وآليات عملها وكل مايتعلق بالبنيان السياسي من تأسيس الشرعية والسيادة وتداول السلطة وتحقيق القيادة الاجتماعية ، وبذلك تكون الطائفية مرافقة دائما للدولة التسلطية ، وبالتالي احتكار المصادر القومية والتحكم بالمستقبل الجمعي من قبل الفئة الحاكمة .

وهكذا فان الطائفية ليست هي الدين ولا التدين ، فان المشكلة الحقيقية تبدأ عندما تصبح الاقلية او الطائفية حزباً سياسياً وقناة للسلطة . (١٥) ان الطائفية لاتنتمي الى الدين في شيء ، وتوصيفها يقع في خانة السياسة ، المتهرئة منها خصوصاً .

وبعد هذه المقدمة ، فأن الذي يهمنا في دراسة الطائفية في العراق ، هو الطائفية السياسية او طائفية الحكم ، لأن الطائفية الاجتماعية في العراق هي أقل حدة سواء أكان ذلك محلياً أو بمقارنتها مع مجتمعات ال دول العربية والاسلامية .

ان الكثير من الدارسين يحاول ان ينكر أو يغض النظر عن وجود المشكلة اصلاً ، ويعود ذلك الى جملة اسباب منها :

١ - استبداد السلطة والخوف من بطشها .
٢ - التحرج في ذلك بحيث يصبح الحديث عنها هو الطائفية .
٣ - محاولة اسباغ صورة مثالية عن المجتمع في العراق ، لأن العيوب الكبرى لايجري نقدها في المجتمع علانية.

ان الطائفة السياسية هي معضلة العراق الاساسية رغم طابعها غير المعلن رسمياً والحديث الدائم عن المساواة بين المواطنين ، وهي ارث تأريخي قديم يمتد الى سقوط دولة الخلافة الراشدية ، وزاد الطين بلة ، ذلك الصراع الدامي بين الدولتين العثمانية التي تغطت بالمذهب السني ، والصفوية التي تغطت بالمذهب الشيعي ، وهكذا دفع سنة وشيعة العراق ثمناً قاسياً في صراع الدول الطامعة في ارضهم . ولأن العراق استقر أخيراً كجزء من الدولة العثمانية ، فقد دفع شيعة العراق ثمناً مضاعفاً نتيجة ذلك ، لان العثمانيين لم يكونوا ينظرون الى الشيعة بوصفهم جزءاً من رعايا الدولة وذلك لاسباب سياسية ودينية ، بل ان علماء السلطة ، لم يستطيعوا ان يتقبلوا فكرة ان الشيعة هم جماعة اسلامية اخرى . (١٦) واستمر هذا النهج الطائفي بابعاد جزء اساسي من الشعب العراقي من حقوقه الاساسية مع تكوين دولة العراق المعاصر بعد سقوط الدولة العثمانية وتفككها اثر الحرب العالمية الاولى وكان ذلك نتيجة لرغبة المستعمر الجديد من الانجليز ، اذ حاول الاستعمار الجديد ، اللعب على التناقضات المحلية التي خلفتها الدولة العثمانية ، اذ (كانت السياسة البريطانية في العراق منذ البدء ، تقوم على اقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة ، وقد توقعت دائرة الاستخبارات البريطانية ان تؤدي هذه السياسة الى الايقاع بين الطائفتين وخلق حالة من سوء التفاهم) (١٧) ، أي بين سنة وشيعة العراق ، اما الاكراد فقد راهنوا على ابقائهم على وضعهم عن طريق التحاسد المتبادل بين رؤسائهم . (١٨)

وحتى لايشاركوهم في امتيازات الحكم ، وبفعل ارث عثماني طويل ، لاقت سياسة بريطانيا لاقامة سلطة طائفية ، هوى وتأييداً وتبنياً من الذين جاءت بهم الى الحكم واعوانهم وهم من بقايا الاد ارة العثمانية وضباطها ، واغلبهم من اصول غير (عربية) ولكنهم ركبوا بعد الاحتلال فكرة القومية العربية .

وبلا الدخول في التفاصيل المريرة لهذا التمايز والسياسة الطائفية ، فقد استمر ذلك لغاية الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ . وانطلاقاً من المباديء التي اسسنا عليها دراستنا هذه ، فقد أصابت هذه السياسة القصيرة النظر عموم المجتمع العراقي بويلاتها ، وأدى ذلك الى تخلف حضاري رهيب في عموم العراق ، ويكفي ان نشير الى ان حصة محافظة صلاح الدين من مجموع المدارس الطينية في العراق البالغة (٨٠٠) مدرسة هو (٢٠٠) مدرسة مبنية من الطين .

اما الاحتلال الامريكي ، وانطلاقا من نظرية الفوضى الخلاقة التي جاء بها ، ولكي يحرم العراقيين من التمتع (بالديمقراطية) ، فقد جاء بتقسيم عرقي / مذهبي هو اخطر من ذلك الذي جاء به حلفاؤه الانجليز في بداية القرن العشرين وهو التقسيم الشيعي – السني – الكردي ، والذي كان المسبب لأخطر عنف طائفي شهده العراق في تاريخه، لم يكن ليحدث لولا ذلك النسيج الهش للمجتمع العراقي الناتج عن السياسة الطائفية الموغلة في التاريخ .

وبشكل عام يمكن القول ان الطائفية العراقية سياسية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة . ولعل الطائفية العراقية هي الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التي استقرت في نظام سياسي يفتقر الى الكثير من التقاليد المستقرة والتي أخذت طابعاً عملياً واجرائياً . (١٩)

لقد اصبح استمرار الصيغة الطائفية في العراق التي صاغها الاحتلال البريطاني عام ١٩٢١ بعد ذلك مستحيلاً بلا سلطة فاشية ، وهذا مايفسر من الناحية السياسية ماحدث من ازمات في العراق المعاصر ، وهذا يتطلب التأكيد بقوة ان اي سلطة سنية بالمعنى الديني او الجماهيري لم تقم يوما من الايام في العراق الحديث ابدا ، حيث لاعلاقة – وكما تم الاشارة اليه – بين الطائفية السياسية والدين او المذهب .

وكما – ذكرنا من قبل – فان للطائفية في العراق وجوداً قوياً، لكن الاعلان عنها عند الفريقين ظل بعيداً من التناول ، والآن وبعد كل الذي جرى والذي كاد ان يرمي بالعراق في ذاكرة التاريخ ، فان الامر يتطلب اغتنام هذه الفرصة بايجابية ، وفتح كل الابواب على مصاريعها للتخلص من آفة الطائفية والى الابد ، مع التسليم بان هذا الامر ليس هيناً ولا سهلاً ، ولكن كما قال غاندي " سأفتح جميع نوافذي .. واتحدى رياح العالم ان تقتلعني من جذوري " . ان الماضي لايزول هكذا كأن لم يكن ، بل ينبغي مواجهته من قبل ان يوضع جانباً .

" المبحث الثالث "

أسباب العنف في العراق

تماهى العنف كثيرا مع الشخصية العراقية حتى كاد ان يكون جزءا لاينفصم منها ، واصبح ايضاً سلوك أ متأصلاً في التراث السياسي للبلد لان دوراته وموجاته تكاد لاتنقطع ، وتزداد السياسة عنفاً بمرور الايام ، حتى اصبح العذاب أمراً متعارفاً مألوفاً تمارسه الفئة الحاكمة ضد خصومها السياسيين . واقترن العنف بالوان من العذاب يقشعر البدن من تصورها ، ويحتبس اللسان عن ذكرها ويرتعش القلم عند اثباتها وتدوينها ، تدل على مقدار ما في الناس من وحشية لايتدنى اليها حيوان الغاب . (٢٠)

وبالتأكيد فان هذا لم يأت من فراغ ، فالاسباب عديدة ومتنوعة ، فعلاوة على ما تمت الاشارة اليه من اسباب عامة للعنف ، فهناك اسباب خاصة تقف وراء العنف في العراق ، وبدراستها والتمحيص فيها ، يمكن الوصول الى معالجة هذه الحالة الخطيرة ، ولعل من اهمها :

أ - العامل الا جتماعي : كان العراق – كما تمت الاشارة – ساحة معارك للدولتين المتحاربتين العثمانية والفارسية فقد انتهى بسيطرة العثمانيين على العراق منذ سنة ١٥١٧ م ولغاية العقد الثاني من القرن العشرين . لقد تميز الحكم العثماني بالاستبدادية والجشع والاقصاء . فالنظام السياسي كان يعكس مفهوم الحكم بواسطة النخبة المتمثلة بعدد قليل من الاتراك ، وبضع موظفين كبار من العوائل الثرية . ولقد فرض نظام الايرادات التركي مختلف الضرائب التي افرزت عبئاً مالياً ضخماً على الفلاحين وعامة الناس الذين كانوا عزلا من اية حماية ومعرضين للقسر والمجاعة ، علاوة على ذلك لم تكن هناك اية اصلاحات اجتماعية . ولان السلطة العثمانية كانت على الاغلب متمركزة في داخل المدن الرئيسة ، فقد تركت بقية المناطق تحت سيطرة القبائل والعشائر التي فرضت قوانينها لتحكم ، وهكذا فقد انتشر السلب والنهب للقوافل التجارية وللاشخاص ، و فرض العنف وجوده على العلاقات بين الناس ، وبذلك فقد اصبح للعشائر قوة ونفوذ في المجتمع . هذا النفوذ لم ينته مع تأسيس العراق الملكي بل ازداد قوة ، وبذلك فقد افتقد العراق انذاك الاسس الضرورية لاقامة نظام دولة بالصيغة الحديثة ، فالهيكل السياسي بابعاده الحديثة كان واجهة استقر وراءها مجتمع متخلف يعاني من انتشار الفقر والجهل ، وعلاقات اجتماعية عكست ابعاداً لتقاليد عرف ت بعدم الثقة بالاخرين والشك بنياتهم .

لقد افرزت الظروف الاجتماعية قيماً تقليدية لاتتوافق مع الممارسات الحديثة للادارة والسياسة ، كاستعمال العنف وسيلة للتعامل وحل الخلافات ، ويؤكد الدكتور علي الوردي ، ان العراق اكثر من أي بلد آخر في المنطقة وقع لقرون عديدة تحت ضغط القيم البدوية والصراع القبلي والطائفي والقومي التي هي معين اشتقت منه الحضارة المدنية مبادئها وقيمها في التعامل . (٢١)

ان ماتتمتع به العشائر من قوة ونفوذ ، قد سمح لها ولمراحل عديدة من تاريخ الحكم الملكي في العراق ، ان تتدخل في السياسة ، وان تخضع المسرح السياسي العراقي لاحداث عنف وبدرجات متباينة من الشدة .

ان جزءاً كبيراً من المجتمع العراقي خلال الحكم العثماني والملكي كان ذو طبيعة عشائرية ، وقد لعب دوراً اجتماعياً وسياسيا مهما في البلد . ولقد كانت الارض والماء مصدر نزاع وتصادم كبير بين العشائر ، واستمر نفوذ العشائر القوي حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اذ كانت تمتلك قوة غالبة وكان قانون وعادات العشائر ساري المفعول واعمال الأخذ بالثأر قائمة على قدم وساق .

ان القيم الاجتماعية – كما يقول الدكتور علي الوردي – لاتزول بزوال اسبابها ، فهي تبقى في الناس وان كانت تضعف في تأثيرها بمرور الايام . وهذا مارأيناه واضحا في العصبية المحلية والبلدية والعشائرية التي كانت مستفحلة في العراق في العهد العثماني ، اذ كانت المعارك حينذاك متواصلة بين المحلات في المدينة الواحدة وبين اهل المدن ، وبين العشائر المتجاورة في الريف ، وقد تضاءلت هذه المعارك بعد زوال الحكم العثماني ثم اختفت ، ولكن القيم المرتبطة بها ظلت كامنة في اعماق النفوس وما زالت بقاياها موجودة في النفوس حتى الآن .

ولقد رافق هذه القيم والظواهر ، ثقافة عنفية ، تمكنت من العقل الجمعي للشخصية العراقية ، فالحكواتية في المقاهي يروون قصص عنترة وابي زيد الهلالي وهي تهيج عناصر العنف وتمجدها اجتماعيا ، وباعة الفاكهة يروجون لبضاعتهم بانها " أحمر مثل الدم " ، والترنيمة الشعبية تردد " حلو الفرهود كون يصير يومية " تتغنى بالسلب والفرهود . لقد كانت هناك محطات مؤلمة للفرهود في ذاكرة المجتمع العراقي ، حدثت في كل انعطافة تاريخية او سياسية صاحبها فراغ في السلطة ، مثل احداث الفرهود والسلب التي اعقبت انكسار المجاهدين في معركة الشعبية سنة ١٩١٤ وانسحاب الاتراك من بغداد في ١٩١٧ وايضا خلال احداث ١٩٤١ التي طالت اليهود بصورة خاصة ، وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وكان اكثرها اتساعاً عمليات السلب المنظمة او التي غضت السلطة عنها الطرف عند غزو الكويت ١٩٩٠ ، وتلك التي رافقت الانتفاضة في ١٩٩١ ، كما ان عمليات الفرهود والسلب والحرق والتدمير التي رافقت واعقبت دخول القوات الامريكية للعراق في آذار ٢٠٠٣ لايمكن ان تمحى من الذاكرة العراقية .

ويلاحظ في اعمال العنف هذه ، انه قد شارك فيها فصائل اجتماعية متباينة الثقافة والانتماء ، وانها لم تتوقف رغم شجب المراجع الدينية لها وتحريمها ، بل ان قسماً منها طال تلك المراجع ، كما ولم تحترم قدسية بعض الاماكن ، وان تلك الاعمال شملت كل شيء ولم تقتصر احياناً على منطقة بذاتها ، ورافق قسم منها اعمال حرق وتدمير للمنشاءات وحتى الخدمية التي يحتاج اليها القائمون بالنهب ، والغريب انه يجري تبرير النهب واستباحة المال العام تحت لافتة " مجهولية المالك " في مؤشر قوي على ضعف الولاء للدولة وغياب مفهوم المواطنة وتحت ظل علاقة غريبة مشوهة لثلاثية الذات / المجتمع / الله ، تبين ضياع الدولة وضعف الخطاب الديني .

والاكثر غرابة ان قسماً من اعمال النهب جرى تحت غطاء السلطة ، كتلك التي رافقت اعمال التهجير واسعة النطاق التي جرت في عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، في فعل مقصود ومنهجي ضمن برنامج تدمير الشخصية ومنظومة القيم العراقية .

ان ماجرى يؤشر حالة من غياب الوعي والانقطاع الحضاري والشعور بالانتماء الطائفي او القبلي او العشائري او العائلي بدلاً من انتماء المواطنة والدولة ، وهو في جزء منه فهم مشوه للدين ، لان من ثوابت الاسلام : الاخلاق وصدق الحديث واداء الامانة وان الدين هو التزام اخلاقي بالقيم الصحيحة أولاً وأخيراً ، فالاستباحة هي جزء من العنف والعنف هو اعتداء على حق الآخر الذي ضمنه الاسلام وعاقب على انتهاكه .

ان اعادة احياء النفوذ والتقاليد العشائرية، والاعتماد على العشيرة كوحدة اجتماعية تساعد في بسط الامن ، بناء على ما انتهجته السلطة في بداية تسعينيات القرن الماضي واستمرت عليه السلطة في الوقت الحاضر لايخدم بناء دولة حديثة تقوم على اسس عصرية ، فالعشيرة ليست من منظمات المجتمع المدني ، والقانون العشائري يتقاطع مع القانون المدني، كما ان اللجوء الى قوة العشيرة هو رديف دائم لضعف الدولة.

ان العشائرية ، هي ظاهرة مرادفة للعصبوية ، فالعصبوية منظومة حياة اجتماعية تفرضها الظروف التاريخية التي تعيشها المجموعات البشرية ، ولا تظهر عورات هذه المنظومة الا حين تخترقها علاقة جديدة تتطلب فضاءً مجتمعياً اوسع وارحب من محيطها الضيق. لهذا اخترق الدين الاسلامي العصبية القبلية واشتبك معها في صراع عنيف لايزال اواره يلفح المجتمع حتى يومنا هذا، ولطالما تقاطعت العقيدة الكونية للاسلام مع الثقافة البدوية.

رافقت العصبية القبلية التاريخ الاسلامي في جميع عصوره ، وكانت تشكل محوراً ثابتاً يدور حولها في التصاق تام ، ويبدو انها لم تكن فكرة جاهلية حاربها الاسلام فاندحرت ، بل كانت قوة لها تأثير في الدولة الاسلامية في جميع مراحلها . ولا يستطيع التاريخ ان يجد تفسيراً لامتداد العصبية من حيث الزمان والمكان ، الا انها اقوى أثراً في النفوس من العقيدة الاسلامية .

ويجري الآن اعادة احياء العصبوية في المجتمع العراقي بقوة ، بعد مرحلة ضعف واندحار . ومن مظاهر العنف الاجتماعي ، ما نلحظه من عنف موجه ضد النساء فيما يعرف بـ (العنف الجنسي) وينتشر هذا النوع من العنف في مناطق شمال وجنوب العراق بصورة خاصة نتيجة لتقاليد مرتبطة بالتخلف تتوزع من ضرب النساء ومعاملتهن بصورة غير لائقة على انهن مخلوقات ادنى من مستوى الرجل ، وكذلك تلك التقاليد المرتبطة بالشرف وغسل العار والنهوة والفصل وتزويج القاصرات والاجبار على الزواج ، وقد اشرت منظمات المجتمع المدني والدفاع عن المرأة انتشار هذه الظاهرة وخاصة قتل النساء في المناطق الكردية بمعدلات عالية .

ومن الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع العراقي التي تساعد على ديمومة العنف ورفده بادواته ، هي ظاهرة انتشار السلاح بين افراده بنسب عالية ، ويعد امتلاك السلاح علامة فخر ورجولة لدى الفرد العراقي ويكاد لايوجد هناك بيت عراقي يخلو من السلاح ، خاصة بعد عمليات النهب واسعة النطاق التي اعقبت سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ وشملت كل معسكرات ومخازن العتاد ومعامل التصنيع العسكري ، فضلاً عن سياسة النظام السابق بعسكرة المجتمع وتوزيع السلاح على افراده .

والالفت للنظر ان ذلك لايشمل فقط الاسلحة الخفيفة او الفردية التي تتطلبها الحاجة احيانا للحماية الشخصية ، بل يتعدى الامر ذلك ليشمل الاسلحة المتوسطة واحيانا الثقيلة مما ساعد في انتشار وتوسع المليشيات والمنظمات

المسلحة غير القانونية .

ويعود الامر في انتشار السلاح في المجتمع العراقي الى حقب بعيدة ، خاصة الى ايام الاحتلال العثماني واقتصار سلطة الدولة على المدن الرئيسة ، مما القى تلقائياً بحماية بقية المناطق وطرق القوافل على العشائر ، واستمر حال تملك العشائر للسلاح بعد نشوء دولة العراق المعاصر خاصة في ظل استمرار تقاسمها للسلطة (قانون العشائر) وعدم بسط سلطة الدولة بصورة كاملة بسبب عدم وجود شبكة مواصلات ووعورة المناطق وقد تجلى ذلك بصورة رئيسة في المناطق الجبلية والاهوار والبادية . وقد نتج عن ذلك ازدهار تجارة السلاح غير المشروعة وتنوعها مما سبب تحدياً لسلطة الدولة .

ولقد شهد تاريخ العراق المعاصر ايضا ظاهرة شاذة تتقاطع مع مفهوم الدولة العصرية وذلك باعتم اد السلطة بين حين وآخر على مجاميع خاصة تبعاً لولائها السياسي تقوم السلطة بتنظيمها وتسليحها خارج المؤسسات الرسمية المتعارف عليها من جيش وشرطة ، فكانت هناك المقاومة الشعبية والحرس القومي والجيش الشعبي والفرسان والبيشمركة والصحوات ، وهذه بطبيعتها قوات غير منض بطة يحلو لها بسط قوتها وفرض قانونها الخاص ، وكانت تشكل دائماً اتجاهاً واحداً من المجتمع .

ب - العامل الجغرافي : وضمن هذا العامل يمكن ان نتحدث فيما يلي :

اولا: ان العراق وبرغم صغر مساحته ، يتضمن تقريباً كل خصائص تضاريس ومناخات العالم ، فهذا الشريط الذي يتجاوز قليلا في طوله الالف كيلو متر يحوي الجبال الشاهقة والوعرة والهضاب والسهول والصحارى والبحيرات والاهوار ومن الانهار وروافدهما وفروعها مالايوجد له مثيل آخر . كما ان العراق هو اقليم ذو فصول اربعة تتفاوت فيه درجات الحرارة بين الصعود والهبوط بحيث يزيد الفرق عن ٧٠ م .

ان هذه المعطيات المتقلبة والمتنافرة من ارض ومناخ ، قد اكسبت الشخصية العراقية بعضاً من صفاتها تلك ، وجعلت لسكان كل منطقة من هذا الاقليم من الصفات المميزة عن بقية المناطق ، واكتسبت ايضا حدة التغيير الناتجة من الطبيعة (الارض والمناخ) .

ثانيا : ان العراق كبلد زراعي عبر التاريخ ، حتم الاعتماد على نظام ري مركزي للاستفادة من وجود شبكة الانهار الكبيرة والمنتشرة فيه ، مما أوجد نظام سلطة مركزية لان مسألة المياه هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للبشر وخاصة المجتمعات الزراعية ، وهذا ادى – من بين امور اخر ى – الى نشوء وتطور نظام الاستبداد فيه ، والاستبداد (كما يقول اللورد اكتون) يخلق السلطة المطلقة ، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .

والخوف هو المبدأ الذي يرتكز عليه حكم الطغيان والاستبداد ، كما اشار اليه مونتسكيو ، ولما كانت الحكومة المستبدة حكومة ظالمة ، فلابد ان تكون لها أيد تمارس الظلم ، والواقع انه يستحيل على هذه الايادي ان تنسى نفسها فتمارس هي نفسها الظلم وتعمل لحسابها الخاص . وطبيعي ان ذلك لايمكن ان يتم الا من خلال ممارسة العنف بكل اشكاله .

والمتأمل لحكم الاستبداد في كل مراحل التاريخ ، يجد انتشاراً لجميع الرذائل : الجبن والخوف والنفاق والكذب والرياء والمداهنة وعدم الاخلاص في العمل ومحاولة الافلات من القانون . وهنا لايعبر المواطن عن رأيه بصراحة ، وهكذا تظهر الشخصية المزدوجة التي تقول في السر مالاتجرؤ على البوح به في العلن ، وهنا لاتجد سوى تدين زائف لايأخذ من الدين سوى المظهر الخارجي ، فلا يمانع في القتل والنهب والسلب وتكفير الآخرين باسم الدين السمح . وهكذا يميل الاستبداد الى هدم الدولة نفسها بهدمه لروح المواطن الذي هو اساس الدولة . (٢٢)

وضمن هذا العامل نفسه، فان العراق يعتقد اساساً على دجلة والفرات اللذين كانا السبب في نشوء الحضارة فيه ، ولذلك سمي بارض الرافدين ، لان العراق بصدق هو هبة الرافدين دجلة والفرات ، ولكن فيضان هذان النهران العظيمان يأتي تماما مع موسم الحصاد ، وبسبب عدم وجود نظام ري متكامل ، فان كل شيء يتحول فجأة الى خراب ، وينقلب الخير الى دمار ، وهذا يدفع بالعراقي الى اليأس المتكرر والتعلق بالقوى ماوراء الطبيعة بعيداً من الواقع . ان تكرار مشاهد الفيضان في عنفوانها وهي تقتلع بعنف مصادر الخير ، لابد ان تنعكس سلباً على نفسية العراقي وتزرع في شخصيته بذور القلق والعنف والتمرد .

ج- العامل التا ريخي : لم تعرف هذه البقعة من الارض ، ومنذ بداية التاريخ ، استقراراً سياسياً مستمراً رغم انها شهدت بزوغ اولى الحضارات ، فالحضارات الاولى التي نشأت كانت في حروب مستمرة لتقضي كل دولة على الاخرى ، ثم جاءت مرحلة الغزو الاجنبي المتمثلة بالعيلاميين والماذيين والف رس واليونانيين والفرثيين ثم الساسانيين الذين استمر حكمهم حتى الفتح العربي الاسلامي .

وكانت حقبة الحكم الاسلامي العربي حقبة دامية ، خاصة تلك التي تمثلت بنقل عاصمة الخلافة الى الكوفة واتخاذ العراق قاعدة لحكم الخليفة الراشدي الامام علي بن ابي طالب . تلك الحقبة شهدت انشقاق الامة الاسلامية واحتكامها الى السيف فكانت معارك الجمل وصفين والنهروان ثم اغتيال الامام علي وتنازل الامام الحسن عن الخلافة الى امير الشام معاوية بن ابي سفيان الذي اسس الدولة الاموية ونقل عاصمة الحكم من الكوفة الى دمشق ، ثم تأسيسه

لمبدأ ولايةالعهد (من الاباء الى الابناء) في تولي السلطة ، وهكذا اصبح الامر ملكاً عضوضاً .

شهدت حقبة الحكم الاموي والتي استمرت قرابة القرن من السنين ، اضطراباً مستمراً وحركات ثورة وعصيان وتمرد لانهاية لها ، قوبلت بكل قسوة ودموية من قبل الامويين ، فكانت فاجعة كر بلاء باستشهاد الامام الحسين والتمثيل به وبعائلته من آل البيت وحمل رؤوسهم الشريفة على رؤوس الرماح من العراق الى الشام في سابقة لم يشهد لها العرب مثيلاً حتى في الجاهلية ، ثم اخماد ثورة زيد بن علي والتنكيل بجثته وصلبها لمدة اربع سنوات ، ثم سيطرة مصعب بن الزبير على العراق ثم القضاء عليه ، ليشهد العراق حكم واحد من أقسى الطغاة ذكرا في التاريخ ، فكان الحجاج بن يوسف الثقفي مثالاً للطاغية المتعسف الذي الهب العراقيين السيف والسوط وبذيء الكلام ، ويكفي وصفه للعراقيين بانهم اهل شقاق ونفاق ، وهو الذي رفع شعار : " من تألم قتلناه ... ومن سكت مات بغيظه " .

ولم يكن حكم العباسيين ، الذي اعقب حكم الامويين ، واتخذ من بغداد عاصمة للخلافة الاطول مدة والاكثر اتساعاً لامبراطورية عربية اسلامية ، بارحم على اهل العراق من الذين سبقوهم ، فهذا العصر شهد صراعاً مريراً بين العباسيين والعلويين ، واستبعاد العنصر العربي ليتم الاعتماد على الفرس تارة وعلى الترك تارة أخرى ، علاوة على ظلم الحكام وابتعادهم عن روح الاسلام ، وتأثير الترف والحضارة التي اخذتهم بعيداً نتيجة اتساع الدولة وما جلبه ذلك من غنى فاحش .

ان الاعتماد على العناصر الاجنبية في حفظ أمن الدولة ، قد أدى تدريجياً على القضاء على العنصر العربي/العراقي في السلطة الفعلية، وقد سجل بدايات ذلك مع مقتل الخليفة الأمين، لتسقط بغداد تماماً على يد قوة بدوية قادمة من الشرق البعيد لاتمت الى العروبة أو الاسلام بأي صلة، كان ذلك في العام١٢٥٨م على يد هولاكو الوثني.

وبعد ان دخل هولاكو بغداد ، وضع السيف في أهلها وأباحها سبعة ايام ، وأسس فيها الدولة المعروفة بالايلخانية . (٢٣) واستمرت بغداد والعراق تحت الحكم غير المسلم لغاية العام ١٢٨٢ م ، ثم جاء حكم الجلائريين الذي استمر لغاية العام ١٤١٠م اذ شهدت هذه الحقبة مصائبَ عظيمة ونكبات قاسية تجللت بغزو تيمورلنك لبغداد سنة ١٣٩٣ م في حملة انستها ما تقدمها من نكبات ، فقد أعمل السيف في اهلها والنار في اسواقها وبيوتها . ثم حكم الاتراك بغداد من خلال دولتي الخروف الاسود والخروف الابيض ، والتي شهدت معارك وفتن م ستمرة امتدت لغاية سنة ١٥٠٨ م حيث ابتدء حكم الصفويين ، بعد فتح بغداد على يد الشاه اسماعيل الصفوي .

لم يرق للحكام العثمانيين ، وجود الصفويين في العراق ، حيث بدأت بين الجانبين حروب اً كبرى مستمرة للسيطرة على العراق ، تناوب فيها الطرفان احتلال بغداد عدة مرات ، اذ شهدت هذه الحقبة عنفاًواستقطاباًطائفياً دامياً ومريراً تبعاً للسلطة الغالبة في بغداد ترك فيه بصماته القوية على العراقيين لحد الآن ، الى ان انتهى التناحر بسيطرة العثمانيين على العراق ولغاية ١١ آذار ١٩١٧ حيث دخل الانجليز الى بغداد خلال الحرب العالميةالاولى .

لقد تميز الحكم العثماني بالاستبدادية والجشع ، وشهدت تلك الحقبة نكوصاً حضارياً رهيباً ، تحول العراق فيه الى افقر الولايات العثمانية قاطبة .

من خلال هذا الاستعراض السريع ، نسجل مايلي :

اولا : ان العراق كان ومايزال حتى هذه اللحظة ، محط انظار الغزاة من كل حدب وصوب ، فهو ارض جذب نظرا لخيراته الكثيرة والمتنوعة وموقعه الفريد . فقد تداولته يد الغزاة اكثر من خمسين مرة . ومن الطبيعي ان يرافق ذلك صراع لاينتهي ، سواء بين الدول الناشئة على ارضه ، او بينه والدول الاخرى ، او بين ابنائه انفسهم ، والن تيجة هي جميع انواع العنف من قتل وتدمير واستباحة وتهجير ونهب وسلب وتغيير ديموغرافي وسقوط ونشوء قوى سياسية واجتماعية واقتصادية ، وثقافات وسلوك جديدة .

ان ذلك قد أدى من بين امور اخرى ، الى عدم تسيد عنصر واحد بحد ذاته في حكم العراق على امتداد التاريخ ، فحتى العنصر العربي لم يحكم لاكثر من مائتي عام ، انتهت تقريبا مع مقتل الأمين ، وليغيب عن حكم بلاده حتى مطلع القرن العشرين ، أي ان العنصر (العراقي) قد أجبر قسرا على الابتعاد عن حكم بلاده لما يقرب الالف عام .

ثانيا : ان ذلك قد ادى الى تنوع عرقي / ديني ، قلما يجتمع على مساحة صغيرة كأرض العراق ، فأنت تشهد على هذه الرقعة الصغيرة كل الاديان السماوية وغير السماوية وعناصر متنوعة من عرب وكرد وترك وفرس وهنود وأرمن وشبك و ... ومن هذه العناصر والاديان نتجت وتفرعت عناصر اخرى هجينة ، ومن الطبيعي ان كلاً يحمل ثقافته وخصائصه وشكوكه .

ثالثا : ان حكم التاريخ على الجغرافيا كان قاسياً ، فتنوع وقسوة القوى الغازية وفقدان السيادة العراقية لمرحلة طويلة جداً ، رتبت انسلاخ اراضي من العراق في كل الاتجاهات فكانت ارض العراق في انكماش دائم نحو الداخل . ان هذا قد اوجد الماً دفيناً لدى العراقيين ظهر في شكل حروب لم تنته ، نتج عنها مآسي لاتزال العراقي يدفع ثمنها لحد الآن .

رابعا: ان ما ابتلى به العراقيون من طائفية دينية انتجت طائفية سياسية ، كان مصدرها الاقوى، هو صراع القوى الاجنبية الطامعة على ارض العراق .

خامسا : ان الحقبة التي تلت الفتح الاسلامي للعراق ، قد رتبت على اهله بأن يكونوا الطليعة ورأس النفيضة لحركات الفتح اللاحقة و لان ذلك لايمكن ان يكون الا تحت ظلال السيوف ، فقد استنزفت تلك الحروب الكثير من رجالات العراق ، وتركت العوائل بلا معين بين ارامل ويتامى .

والغريب ان حالة الحرب والصراع الدائمة التي ابتلى بها العراق ، لم تنته حتى يومنا هذا ، فالعراق خلافاً لكل الامم ، لايزال في حالة حرب واحتلال تنهش كل يوم في جسده المريض دماءاً واموالاً وأراضياً.

سادسا : ان حركة الصراع المستمرة على ارض العراق ، جعلته منبعاً لأكثر الفرق والح ركات الدينية ومنها بالطبع الحركات المتطرفة . فعلى ارضه تجذرت المذاهب والفرق الاسلامية من سنية وشيعية ، وهنا ظهرت حركات الغ لاة، ففيه نشأ الخوارج كأول فرقة اسلامية اعتمدت السيف والتكفير ، كما ظهر فيه المعتزلة وحركات الموالي والشعوبية والزندقة ، والمدارس والطرق الدينية من صوفية وغيرها ، وشهدت ارضه ذلك الصراع الفكري بين مدرستي الكوفة والبصرة . كما كان العراق موطناً لحركات العيارين والزط والزنج والقرامطة .

ان دل ذلك في احد جوانبه على اتقاد وتفاعل العقل العراقي ، فهو عقل دينامي متفتح غير جامد ، فليس هي ارحام تدفع وارض تبلع ، لكنه من ناحية يقود الى الخلاف والخلاف الى صراع ، واساس ذلك ان العراقي يتصف بالجدل والانفعالية ، وهو جدل غير مجدي يقوم على اساس المنطق الاستنتاجي .

ان نشوء الفرق الكبرى في الاسلام يعود الى سبب سياسي ، وتتماثل هذه الفرق في سعيها الى السلط ة ، فكان لابد من السيف حكماً في ذلك . ونلاحظ ان تلك الفرق قد بدأت تنكمش في الزمن المتأخر لتصبح طوائفاً، ويكون لها باحثون ودعاة شديدوا التعصب الى حد الهوس .

سابعا : ان انتقال السلطة من يد العراقيين وبوقت مبكر ، الى اقوام اخرى (عربية وغيرها) قد حول العر اقيين الى قوى معارضة نصيبها الاضطهاد والابعاد والتنكيل .

ثامنا : كان الاحتلال الاجنبي الطويل للعراق (المباشر وغير المباشر) والذي زاد على الالف عام ، قد جعل العراقيين في شبه عزلة اجتماعية / حضارية متمسكة بشدة بتقاليدها القديمة وبعيدة كثيراً من انوار المدنية . كما ان عدم الاهتمام بالعراقيين خارج مراكز المدن الرئيسة في زمن العثمانيين ، جعلهم عرضة لموجات مستمرة من غزو بدو الصحراء ، لم تسلم منها حتى مراقدهم المقدسة .

تاسعا : ان هذا الصراع الدامي الطويل في العراق ، لم ينتج رجالات سياسة يكون همهم انتشال وا نقاذ العراق ، قدر ما انتج رجال عنف ودم وفساد .

ولذلك ، فان استقبال العراقيين للحضارة والمدنية في اوائل القرن العشرين، بعد مرحلة ظلام طويلة ، لم يكن بلا ردات فعل قاسية وعنيفة كادت تجهض ببناء دولة العراق المعاصر ولا تزال.

من خلال هذا الاستعراض للعامل التاريخي ، نجد ان التاريخ العنيف في العراق ، يعد من احد أهم الاسباب التي ساعدت في زرع الدوافع الموجبة للعنف في الشخصية العراقية مثل الخوف والقلق والفقر والجوع والسلب والنهب (من قبل الغزاة وافراد المجتمع انفسهم) ومظاهر التشرد والقتل والموت التي تثير الاستجابة عند الفرد لدرجة انه قد يتأثر بها ويستسيغ القيام بمثلها عند التعرض لمواقف معينة . وقد اشارت احدى الدراسات العلمية ان الاستجابة السلبية لدى الفرد العراقي لتلك المحفزات هي استجابة عالية وخطيرة . ان زيادة درجة العنف عند الفرد العراقي كانت واحدة من مخلفات ذلك التاريخ العنيف .

يرى البعض بأن للعنف في بعض المراحل دور ايجابي في حركة التاريخ ، لأن الصراع بحد ذاته يشير الى وجود خلل في البنية الاجتماعية ، وبذلك يعد العنف الشرط الجوهري لتجاوز هذا الخلل (٢٤) . ولكن هل ان تكرار وديمومة الصراع والحروب انتج ذلك ؟ لقد كانت الحروب تنتهي دوماً بفتح الباب أمام التغيير واصلاح الخلل الذي كان سبباً في اندلاعها ، أما في العراق فكانت الحروب هي جرس انذار لحروب جديدة ، وكانت كل حرب حبلى لحرب ثانية ، ويكفي للدلالة على ذلك بأن العراق المعاصر قد خاض ثلاث حروب كبرى مدمرة خلال اقل من عقدين من الزمن .

ان استمرار وتيرة العنف والصراع والحروب في العراق ، قد انتج طبقة مستفيدة غايتها الوصول او الاستمرار في السلطة بصورة غير شرعية مما يتيح لها الاستئثار بالنفوذ والمال ، وهذا مايؤمن لها البقاء في السلطة أو الصراع عليها مجدداً مما يعني بقاء العنف في دورة مستمرة ويلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول مفهوم الدولة ، فهل توجد هناك حقاً دولة في العراق قائمة على اساس ذلك العقد الاجتماعي / السياسي بين المواطن والسلطة / الدولة ؟

د- العامل الاقتصادي : يعد هذا العامل من العوامل الاساسية في استمرار حالة العنف في العراق . فقد أدت الظروف الاقتصادية السيئة في العراق الى غياب قاعدة سياسية فعالة تعمل على خلق ترابط وتكامل بين السلطات المتخصصة في النظام السياسي ، وزاد الامر سوءاً تخلف الظروف الاجتماعية مما أدى الى فقدان تلك القاعدة الشعبية التي تستند اليها السلطة وتستمد قوتها منها . ان كل ذلك كان ينبع من الفقر الشديد المنتشر بصورة واسعة بين السكان في وسط بيئة أمية تخضع لقيم ومفاهيم تقليدية راسخة .

من المعروف ان العراق كان يخضع لاقتصاد الكفاف حتى بدايةتأسيس دولة العراق المعاصر ، ثم انتقلت وسائل الانتاج الى نخبة بفضل رعاية حكومية خاصة ، افسحت المجال لممارسات الفساد والاثراء غير المشروع ، مما افسح المجال للمحاباة والتحيز ، وحصر تولي المسؤوليات والوظائف المهمة في تلك النخبة من خلال العائلة واواصر الدم او تبادل الخدمات ، حيث يتنافس القادة فيما بينهم لتعيين مؤيديهم وانصارهم في المراكز الادارية وخاصة تلك التي تتحكم بسبل الاثراء ، مما يساعد على تقوية ونشوء شريحة متنفذة صغيرة مقابلة طبقة شعبية فقيرة واسعة ، وهذا يؤدي بالتالي حتى الى عدم التوازن في نشوء وعصرية المدن وتأمين الخدمات اللازمة .

وفي مجتمع متخلف كالمجتمع العراقي ، لاحظنا كيف تم تحدي السلطة في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل قوى تقليدية كالعشائر الساعية من خلال شيوخها نحو تحقيق منافع سياسية أو اقتصادية بالاعتماد على استغلال الخلافات بين اعضاء النخبة ، أو اعتماد النخبة على تلك الشخصيات التقليدية باقامة تحالفات معه ا ، وبذلك ينشأ العنف والعنف المضاد عن قيام بعض العشائر بمساندة او مقاومة الحكومة القائمة استجابة لرغبات اعضاء النخب اصحاب العلاقة .

لقد كان النظام الاجتماعي – الاقتصادي بكامله في حقبة العراق الملكي ، قد تميز بفرق شاسع في توزيع الدخل ، اذ كان في قمة الهرم طبقة صغيرة من الجماعات الغنية وفي قاعدته الواسعة جماهير تعاني من الفقر والجهل والمرض ، كما ادى ذلك الى انقسام المجتمع الى طبقتين غنية وفقيرة بصورة غير متناسبة ولصالح الجهة الاولى ، كما يشير الى غياب ملحوظ لطبقة اجتماعية وسطى تأخذ على عاتقها زمام المعارضة واحداث تغيير في المجتمع ، (٢٥) وهذا ماتكرر حدوثه في زمن الحصار (١٩٩١ – ٢٠٠٣ م) .

ان انغماس اعضاء النخبة بتصرفات تخدم مصالحهم الخاصة ، أدى الى استمرار تدهور الحالة الاقتصادية كما انعكس ذلك بنقص الخبز في سنة ١٩٤٣ مثلاً ، واستمرت هذه الحالة حتى نهاية ١٩٤٨ حيث اطلق مصطلح " ازمة الخبز " اثناء وزارة صالح جبر لوصف الحالة الاقتصادية بصورة عامة وشحة هذه المادة الحيوية بصورة خاصة ، ان نقص الغذاء وارتفاع الاسعار ، انخفاض الرواتب والاجور ، والفساد الاداري كانت عوامل أثارت سخط الجماهير التي عبرت عن استيائها بالتظاهرات التي واجهت عنف وقسوة قوات الشرطة . (٢٦)

استمرت معاناة الجهاز الاداري من الفساد ، فالاثراء غير المشروع وبيع الوظائف الحكومية كانت صفات ميزت سلوكية كثير من اعضاء النخبة ، وبذلك فقد اصبحت الحالة الاقتصادية حادة وعنيفة وكانت من بين الاسباب التي جعلت سقوط النظام الملكي في العراق صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ مدوياً دموياً وعنيفاً .

لقد كانت محصلة سبع وثلاثون سنة من الحكم الملكي في العراق كارثية خاصة على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي ، مما انتجت بذوراً كامنة للعنف . ففي نشرة لغرفة تجارة بغداد عام ١٩٥٧ ، نجد مايلي :

معدل عمر الانسان :	٢٨ – ٣٠ سنة
معدل وفيات الاطفال :	٢٠٠ – ٣٥٠ بالالف
مجموع البيوت في العراق :	٧٤١١٠٦
	١١٨٧١ طابوق
	٤٦١٢٧ حجر
	٣٠٤٢٩٦ طين
	١٩٤٦٢٩ صرائف
	١٨٤٢٨٣ غير مصنف
منها :	
	٢ر١٠ % يمتلك حمام
	٩ر١٦ % يصلها كهرباء
	٨ر٢٠ % يصلها ماء نقي
	٤ر٣٣ % فيها مرحاض
	٥٠ % يحصل على الماء من النهر مباشرة

ويلاحظ من ذلك كم هي نسبة التخلف المدنية في العراق ، والحصة العالية لذلك التخلف في جنوب العراق .

وقد انعكس تدهور الحالة الاقتص ادية على قطاع التعليم ايضاً ، فلقد كان مجموع الطلاب الدارسين في جامعات العراق حتى العام ١٩٥٧ هو فقط (٢٥٢٣٥) طالب . (٢٧)

ان العلة الاساس في ذلك هو الفقر ، فالفقر يجلب معه الجهل والمرض ، وتؤدي هذه العوامل الى التخلف الذي يكون ارضاً خصبة للعنف .

والغريب في ذلك ، ان العراق والذي حباه الله بالكثير من النعم والذي يعد نسبياً من أغنى الدول ، فان شعبه هو من أفقر الشعوب ... وهذه معادلة غريبة متناقضة ، تؤدي بالافراد الى اليأس والقنوط والعنف .

ومما زاد في غنى العراق ، هو ثروة النفط والغاز باحتياطياتها الهائلة ، مما يجعل العراق الحالة الفريدة التي يجتمع فيها الفقر والنفط .

لقد اصبح للسلطة في العراق بفضل تأميم النفط قدرة تدميرية ذات حجم واسع ، فقد أضحت ثروة النفط والوفرة المالية أحدى عوامل التدمير القيمي الشامل لجوانبه الاخلاقية والاقتصادية والسياسية والاجتم اعية ، التي انعكست بمزيد من ممارسة عنف السلطة تجاه المجتمع والدول المجاورة .

من الصحيح ، انه رافق تلك المدة العديد من تشييد المصانع والمنشآءات والطرق والابنية ، وهذه كلها تقوم على المعارف الطبيعية وهي وجه من وجوه العقلانية المتفتحة ، ولكن السلطة كانت عندما تتوجه الى الشؤون الانسانية – وهي أجل وأولى – تنقاد الى الغرائز العدوانية تماماً ، فتقدم المصالح الفئوية على المصالح الوطنية ، واستخدمت المال بصورة واسعة لتعزيز نفوذها وبقائها ، وهذا هو ديدن الاستبداد عبر التاريخ ، فالطغاة والمستبدون على السواء بدائيون من الناحية السياسية ، ومهما انجز الطاغية من أعمال ، ومهما أقام من بناء ورقي جميل في ظاهرة فلا قيمة لاعماله ، اذ يكفيه انه دمر الانسان ، فغاية الطاغية تدمير روح المواطنين وزرع الشك والرعب وانعدام الثقة فيما بينهم . واذا اختفت الحرية في نظام الطغيان ، اختفى العقل معها وسادت روح وقيم الغاب وكان العنف والبطش هو السيف المسلط .

هـ - العامل الديني : وهو العامل الاخطر والاكثر حساسية في منهج العنف في العراق ، حيث يبدو ان مقاربته ومناقشته بوضوح وصراحة يخلق كثيراً من الحرج والمخاطر . لم يسعف الحظ ، العامل الديني ل يكون عامل توحيد حاسم للهوية العراقية ، فالتمذهب هو الذي يحدد الى حد بعيد الهوية متغلباً على الصفة الوطنية واذا اضفنا الى ذلك العنصر (القومية) فسيكون الامر أشد خطورة وأدعى الى النفرة والابتعاد ، ففي العراق هناك تمايز واضح للشيعة والسنة ، اضيف له في المرحلة الاخيرة الاكراد ، ليكون هناك خلطاً غير متجانس بين الدين والعنصر .

ان الاختلاف المذهبي في العراق – وهو اختلاف طبيعي يعود الى نشأة الاديان وتطورها – قد ترك بصماته الخلافية الواضحة على المجتمع من خلال ممارسات الطقوس والعبادات ، وهذه الاختلافات نمارسها جم يعاً وهي متعمقة جداً في الضمير والوجدان الديني العراقي ولايمكن تجاوزها بسهولة اذ تمتد الى فجر الاسلام ، فلا يزال هناك اختلاف في التوقيت وشكل الاذان والصلاة والصوم والافطار والاعياد وممارسات دينية كثيرة أخرى .

ان المذاهب الاسلامية ، بدل ان تكون طرق اجتهاد للوصول الى الحقيقة الواحدة ، فهي قد أدت نتيجة لقلة الوعي وعدم احترام الرأي الآخر والتعصب وتحريف التاريخ والغلو والافراط والتفريط والتهميش ، الى فهم خاطىء احياناً للدين ، نتج عنها اشد المصائب والفتن واكثرها فتكاً بالانسان ، مما سهل زرع بذور الطائفية المقي ته ، علما بان لا رابطة أو علاقة بين المذهبية والطائفية .

وبالتأكيد يتحمل ذلك المتاجرون بالدين واتباعهم من الجمهور الذي لايميز بين الغث والسمين نتيجة الجهل والتخلف الواسع ، ويقع في المقدمة حملة حديث " الفرقة الناجية " الذين يعدون ماعداهم هالك لا حق له ف ي الحياة ، وهؤلاء هم واضعوا اللبنة الاولى في المرجعية الثقافية الدينية للعنف ، فهم استئصاليون يرفضون التنوع ويتجاهلون الاختلاف ويحسبونه فساداً . كما ان احتكار التأويل معناه انكار الآخر وعدم الاعتراف بفكره وتطوره . في حين ان الاختلاف في مسائل الفكر هو سنة الكون وسجية النفوس والعقول ، وانما يحمل على نسيان هذه الحقائق الافق الضيقة والعصبية الرعناء . ويجب ان لايغيب عن البال بأن تسمية كثير مما يحمله الانسان المسلم وينتحله عقيدة فيه كثير من التجوز فقد لايعتقد ولا يدين بما يحمله احياناً من افكار وانما هو مجرد شعار تمليه مصلحة أو تحتمه عصبية أو تفرضه تقاليد درج عليها الانسان ، وهذا هو سر تمسك بعض الناس بأفكار يعلم بطلانها سلفاً ولكنه التمذهب الايديولوجي والتعصب الاعمى الناتج من مختلف الاسباب .

ومن خلال البحث في العامل الديني كسبب للعنف في العراق ، يمكن ان نلاحظ مايلي :

اولا : بسبب العوامل السلبية الكثيرة التي تطرقنا اليها ، والتي يقع في المقدمة منها الفقر والجهل والتخلف ، يبدو ان امتدادات اخلاق العصبية والبداوة في العراق هي أقوى اثراً في النفوس من العقيدة الاسلامية . فمثلاً يقول الدكتور علي الوردي " كان العراقيون في العهد العثماني أقرب الى خلق البداوة منهم الى اخلاق الاسلام ... ان اخلاق البداوة تمجد قيم العصبية والثأر والغزو والنهب والدخالة وقتل المرأة لغسل العار وما شابه ... بينما يشجب الاسلام تلك القيم ، ويعدها من عادات الجاهلية المنهي عنها " .

والذي يلاحظ ان تأثير الدين في المجتمع العراقي ليس قوياً ، رغم ان غالبية العراقيين على دين واحد . وهذا ما لاحظه بعض الباحثين ، حيث وجدوا ان الاهتمام بالدين هو اهتمام مظهري ، فقلما يتم الاهتمام بالدين كقانون اخلاقي سلوكي ، رغم احترام السلطة الدينية . (٢٨)

وفي هذا ايضا ، يقول السيد محمد باقر الصدر ، ان الامة في العراق تؤمن بالاسلام ، لكنها لاتفهمه ، و من ثم لاتحسن تطبيقه ، ومن ثم ايضا لايمكنها توظيفه في معركتها ضد التخلف . (٢٩)

ومن هذا ، فلايمكن ربط ممارسة العنف من قبل البعض ، حتى ولو اتخذوا الصفة الدينية ، بالدي ن فالدين

والعنف هما على طرفي نقيض ، الدين يدعو الى التسامح ونبذ العنف . اما اذا اتخذ الدين سبيلاً الى ذلك فهي محاولة للتغطية والتسفيه والتمويه والدين منها براء .

ثانيا : نتيجة لعقود طويلة من الكبت والقهر والحرمان والعزل والاقصاء ، فقد اتخذت بعض المفاه يم الاسلامية منحى مغايرا لاصولها الصحيحة . ومن هذه المفاهيم " التقية " . ان التقية هي نبذ للطائفية والتعصب وتحمل للرأي الآخر واحترامه ، وهي عامل وحدة وانسجام . (٣٠) وكذلك " الشفاعة " ، وهي مرتبطة بالايمان القائم على العمل الصالح ، وليست الشفاعة التي تقلب الاسود الى الابيض لمجرد ارتباط واهي بالعقيدة .

ثالثا : يمتاز العراق بكثرة المدن الدينية والمراقد المقدسة ، وفي هكذا اماكن بالطبع يكثر القائمون على أمر الدين والواعظون الذين يحترفون المهنة ويقبضون عليها اجراً ، ونتيجة لذلك فان على هؤلاء ان يراعوا الجهة التي يقبضون منها وبسبب طبيعة الاحوال السياسية والاجتماعية التي دامت عقودا طويلة من السنين وتر كت آثارها على ذلك ، فقد ارتمى (رجال الدين) من السنة في احضان الحكومة ، في حين ارتمى نظرائهم من ا لشيعة في احضان العامة ، بعيداً من مباديء واهداف الدين السامية . ونتيجة لذلك تنشأ الازدواجية في المواقف وتنعكس على تص رفات الافراد فينشأ العوام متعصبين لما يعتقدون في مذهبهم بعيداً من حقيقة الدين .

وللاسباب نفسها، نلاحظ كثرة المناسبات الدينية والاحتفال بها ، حيث يجري في بعضها جلد الذات بقسوة انتقاماً من الآخرين في مم ارسات دموية تعبر عن مشاعر غلو وافراط وتنطوي على افعال قد لاتنسجم مع شرع أو سنة ، وقد أريد لهذه الممارسات ان تندثر وتنتهي من خلال اقامة الاحتفالات الدينية واحياء الذكر وتسيير مواكب طلبة الجامعة التي تقوم على تمجيد الذكرى وربطها باصول الدين ، الا ان ذلك لم يكن لينسجم ويتماشى مع المستفيدين من تخدير المشاعر .

ومن الممارسات التي طبعت تصرفات الكثير من العراقيين وخاصة العوام منهم ، هي كثرة الحلف واليمين بمناسبة او غير مناسبة كتعبير عن تشبث بالدين وفي الوقت نفسه عن شعور باطن يدل على عدم احترام الدين ، وهذا اوضح افصاح عن ازدواجية الايمان بالدين أو القيم ، مما يسهل الانزلاق نحو مواقف عنيفة واضحة .

وكان من اخطر دورات العنف في العراق ، هو العنف الديني ، فالعنف الديني شأنه شأن الاستبداد الديني يتمكن من القلوب فتتعطل العقول .

وعندما يسري العنف الديني ، وينهمك ر جال الدين والاتباع في القتل من اجل الله ، تتعطل كلمات الله الداعية الى السلام والمحبة ، بل يصبح تداولها في دورات العنف ضرب من ضروب الترف . (٣١)

و- العامل النفسي : هذا العامل له علاقة بكل العوامل السابقة . فالشخصية العراقية على مستوى السلطة والفرد تعيش في ظل عقد متعددة الاتجاهات والمشاعر .

فنتيجة لرسوخ حكم الاستبداد لعقود طويلة ، نشأت لدى السلطة عقدة الخوف من الشعب ومن الاجنبي ، فالسلطة تتوجس الخوف من كل حركة شعبية فهي تكمم الانفاس وتراقب الحركة ، وهي ايضاً وللاسباب نفسها ، وبسبب كثرة الحروب والغزوات الاجنبية ، تنظر الى الاجنبي ، نظرة شك وريبة ، وهي لاتسمح لافرادها بالاختلاط بالاجانب ، ونتيجة لذلك فقد انشأت دوائر أمنية متعددة لمراقبة افراد الشعب والاجانب المقيمين . وهكذا عاش العراقي زمناً طويلاً في ظل الخوف والنفاق ، اذ لاتجد سوى اخلاق خارجية تبنى على الخوف من العقاب وتتحول الى رذائل فاحشة اذا ضمنت الافلات منه . كما ان السلطة المستبدة تلجأ الى اشعال الحروب بهدف اشغال مواطنيها وتصدير ازماتها .

ويعيش العراقي في عقله الباطن من " عقدة التحكيم " التي نشأت عما آل اليه التحكيم عقب معركة صفين ومن النتائج المترتبة على ذلك فيما بعد وانتقال عاصمة الملك والخلافة من الكوفة الى دمشق ، من العراق الى اعدائهم في الشام خلال تلك الحقبة المضطربة في تاريخ الاسلام . وما نتج عن التحكيم عن تكفير واراقة دم ومعارك داخلية واضطراب وتشتت في صفوف العراقيين ، استمر لمراحل طويلة كانت البداية فيها مع الخوارج .. ولم تنته مع القرامطة . هذا الامر اضعف المنهج السياسي لدى العراقيين وأبعدهم عن طريق السلم وزرع فيهم وقوى منهج العنف .

كما ان العراقي ، لا يزال ولحد الآن ، يعيش عقدة التفريط بآل البيت والامام الحسين في مأساة كربلاء الدموية ، اذ تنعكس عليه سنوياً في ممارسة دموية للتكفير عن النفس وجلد الذات .

وتعيش لدى جزء كبير من العراقيين ، عقدة الاقصاء والتهميش والابعاد عن السلطة حين تم انشاء دولة العراق المعاصر ، رغم الدور الواضح الذي اضطلع به سواء من خلال ثورة العشرين او تكوين الدولة ، وق د انعكس هذا الموقف بوضوح مما ترك اقسى الآثار على نمو الدولة الجديدة ، ولعل الجواهري خير من عبر عن ذلك بالأبيات الآتية :

هم ألحقوا الامر حتى اذا تمخض لم يجنه اللاقح
فياجبر الله ذلك الكسير ويا خسر الصفقة الرابح

وكنتيجة أيضا لحكم الاستبداد ، فان العراق ي يعاني من " عقدة سياسية " ، لان التنازل الجغرافي

والعقائدي يلازم كل أزمة تعرضت لها سلطة الاستبداد ، نتيجة الاداء القاصر والمتخلف الذي يبدو وكأنه خارج العصر ، والامثلة كثيرة حول ذلك سواء مع تركيا أو ايران أو الكويت أو مرحلة الحصار .

وضمن هذا المجال فان انظمة الاستبداد ، مارست عملية اجتماعية واسعة المدى لتزييف الوعي المعاصر ، وفي ظل سيادة شعارات الثورة والشرعية الثورية ، غابت قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، فغابت وسحقت قوى المعارضة ، وتكون وعي جماهيري مشوه وقاصر تشرب بمفاهيم العنف والحرب .

ز- المشروع القومي في العراق : يفسر هذا العامل بقاء واستمرار العنف في العراق ، رغم انه يشكل حداً فاصلاً ونهائياً بين زمنين . وضمن هذا ، هناك كثير من المحطات التي نتوقف عنها باختصار رغم اهميتها :

اولا : بعد غيبة دامت الالف عام ، استعاد العراقيون حكم انفسهم عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، ولكن في ظل محددات كثيرة للسيادة والدولة العصرية . فقد تكونت دولة العراق المعاصرة الجديدة استناداً لرغبة المقص الاستعماري الذي فرضه الحلفاء المنتصرون في الحرب ، وذلك من أجزاء من الولايات العثمانية الثلاثة (بغداد ، الموصل ، البصرة) وبذلك تكون الدولة الوليدة قد فقدت مساحات شاسعة من العراق التاريخي شمالاً وشرقاً وجنوباً مما افقدها السيطرة على كثير من منابعها المائية ومصادر ثرواتها واطلالتها البحرية ، وهذا ماسيوقعها في مأزق جغرافي / اقتصادي تترتب عليه كثير من المشاكل والحروب مع الدول المجاورة .

هذه الدولة الوليدة ، كانت قاصرة عن حكم نفسها ، فأوقعها ذلك لتكون تحت حكم الانتداب من قبل دولة الاحتلال الجديدة بريطانيا ، التي رتبت لنفسها الاستفادة من الميزة الاستراتيجية لموقع العراق ، وكذلك استغلال ثرواته خاصة النفط الذي بدأ بفرض أهميته كسلعة اقتصادية لاغنى للحياة الجديدة عنها .

وحيث لايمكن الهيمنة على العراق وفرض السيطرة عليه ، الا ان من خلال ضمان ولاء وتبعية الحكومة الجديدة في العراق ، فكان لبريطانيا ذلك من خلال ترتيب جلوس ملك مستورد وحكومة محلية تمثل أقلية سياسية ، كانت امتداداً للعقلية السابقة من خلال سيطرة الضباط الشريفين الذين سبق لهم أن خدموا وتأهلوا في الجيش العثماني فكانوا نتاج ثقافة وعقلية تلك الدولة . هذه الطبقة العسكرية التي استلمت مقاليد الحكم الجديد بدعم من بريطانيا ، استطاعت الالتفاف على " العقد " الذي تم بوحي من نتائج ثورة العشرين وتفريغه من مضامينه ثم تم توقيع معاهدة ١٩٢٤ ، وبذلك فقد ترسخ حكم الاقلية استناداً الى صيغة او معادلة كوكس – النقيب .

لقد تم الاستناد الى جملة من التبريرات المشوهة التي رافقت ذلك ، فهذا فيصل الأول ملك العراق الذي يعترف بأن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية ، ويصف اكثرية الاكراد بالجاهلية ، وهو الوصف نفسه الذي ينطبق على الاكثرية الشيعية . (٣٢) وكذلك فقد سادت مفاهيم غير صحيحة تتعلق بتحريم الوظيفة والتعامل مع الدولة ، وسنت السلطة الجديدة قوانين لاتتوائم مع واقع تكون المجتمع العراقي ، فأتاح لها التفريق في النظر الى المواطنة العراقية وأباح لها اسقاط الجنسية العراقية عن مواطنيها او تهجيرهم خارج العراق .

ولقد ركبت السلطة الجديدة موجة القومية التي كانت سائدة آنذاك ، وهكذا خلق الانجليز موجة من الحماسة للقومية العربية ، وحسب مايقول برسي كوكس الى تشرشل في آب ١٩٢١ ، " فانه من المهم جداً لنا ولمصلحتنا ان نركب الموجة ونحمل شعب العراق معنا " (٣٣) .

هذا التحالف المستند ا لى اقلية سياسية / طائفية ، اسس لمنهج سياسي استئصالي دام قرابة قرن وحرم العراق من فرصة ذهبية لتأسيس دولة عصرية تقوم على روح ا لمواطنة ، فمن خلال (٥٩) وزارة شكلت في العراق الملكي واشترك في تأليفها (٢٣) رئيسا ، كان هناك فقط (٤) رؤساء وزارات من الشيعة ، وتنسحب الصيغة نفسها التهميش على الوزراء والمناصب المه مة وقادة الجيش ومجالس الاعيان والنواب الذين كانوا يأتون بالتزكية على الاغلب .

لقد عاش العراق الملكي ، ازمة حكم حادة ارتبطت بتمذهب الدولة الذي أورث الحكم لأقلية انتهجت طريق القمع في الداخل والارتباط بقوى خارجية داعمة ، فكانت النتيجة وبالاً على مجموع الشعب من شيعة وسنة .

في العراق الملكي اعلنت الاحكام العرفية ست عشرة مرة واصدرت (٣٧) مرسوما لمعاقبة اصحاب الرأي الآخر ، وكانت معاناة الجهاز الاداري من الفساد والاثراء غير المشروع وبيع الوظائف الحكومية هي الص فات السلوكية السائدة . وكانت التظاهرات الجماهيرية تقابل بكل عنف وشدة من قبل رجال الشرطة ، فعلى سبيل المث ال سقط خمسون شخصاً قتيلاً في التظاهرات الطلابية التي اندلعت احتجاجاً على معاهدة بورت سموث في كانون ثاني ١٩٤٨ (٣٤) .

وخلاصة القول ان العراق لم يشهد لمرحلة استقرار سياسي ط وال العهد الملكي ، وكان تدخل الجيش واضحاً في السلطة سواء من خلال الضباط الشريفين ، أو من خلال التدخل المباشر ك ما حدث في الاعوام ١٩٣٦ و ١٩٤١ و ١٩٥٢ . هذا علاوة على التدخل المسلح للعشائر بين فينة واخرى والانتفاضات الجماهيرية المتعددة في ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ولم يكتف الانجليز بمراقبة الوضع من خلال قواعدهم العسكرية المنتشرة في العراق ، بل تجاوز الأمر معاودة احتلال العرا ق مرة أخرى في ١٩٤١ وحل الجيش العراقي جزئياً ، اما النخبة المتسلطة فكان

همها وهدفها الاستراتيجي هو الحفاظ على نظام الحكم بعيداً من اماني الشعب .

ثانيا : العراق الجمهوري : قام الجيش بالاطاحة بالنظام الملكي في العراق صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ واسس النظام الجمهوري ، وقد تخلل هذا التغيير احداث عنف دامية امتدت منذ اليوم الأول للثورة الى آخر يوم في عمر النظام ، وعاش العراق في هرج ومرج وفوضى ، رغم الالتفاف الشعبي الكبير والمنقطع النظير الذي صاحب الثورة والتف حول زعيمها . ولقد قدمت الثورة منجزات هائلة سياسية / اجتماعية / اقتصادية ورفعت كثيراً من المستوى المعاشي والثقافي والصحي والحضاري لعموم افراد المجتمع ، وكانت قيادة الثورة بعيدة من التوجهات الطائفية متعففة عن الكسب المشروع وغير المشروع، فالتفت الجماهير حولها باغلبيتها ، رغم الاختلاف المذهبي ، مما يعطي مثلاً ساطعاً عن الفرق بين المذهبية والطائفية.

لم تقدم حكومة الجمهورية الأولى، الكثير من اجل بناء عراق مستقر سياسياً، وذلك لأسباب كثيرة هي ليست محل دراستنا هذه، فالحكم كان تحت قيادة عسكرية لم تستطع انهاء العنف في العراق رغم انها حجمت الطائفية كثيراً.

ولم تستمر الجمهورية الاولى طويلا ، فقد سقطت في انقلاب دام في ٨ شباط ١٩٦٣ ليشهد العراق أعنف فصل دموي في تاريخه استهدف كل رموز سلطة ١٤ تموز وجماهيرها وكان هدف السلطة الجديدة القضاء التام والمبرم عليهم تحت شعار " سحقاً سحقاً حتى العظم " ، واعيد من جديد التمثيل بالجثث ووصلت فورة الدم الى اقصاها بتخويل الانصار الجدد لسحق اعدائهم بلا هوادة وبلا تحقيق ومحاكمات على الاطلاق ، فكان الموت طريقاً لحصد المئات بل الالوف من العراقيين ، و لان من اعتاد العنف لايمكن ان يكون سوياً بسهولة ، فانطلق العنف من عقاله ليكون الفيصل بين الحكام الجدد وانصارهم ، لتنتهي التجربة الجديدة في ١٩٦٣/١١/١٨ بعد اقل من تسعة اشهر دامية تعطلت فيها الحياة .

جاء الحكم الجديد بتجربة اكثر طائفية، اذ انتقلت الطائفية من شكلها التقليدي المتمثل بحكم الاقلية الى حكم المنطقة وشهد العراق من جديد نكوصاً وارتداداً ، وعدم تحرج في ممارسة الطائفية ، لينتهي هذا الحكم في انقلاب عسكري في ١٧ تموز ١٩٦٨، ويعلن هذا الحكم الجديد بصراحة في بيانه الأول بانه جاء ليضع حداً للطائفية وانه ثورة بيضاء.

ثالثا : العراق البعثي : بعد اقل من ثلاثة عشر يوماً من " الثورة البيضاء " انتفض ثوارها البعثيون ليبعدوا من الحكم شركائهم الذين جاءوا بهم الى الحكم من ركائز وحماة النظام السابق ، ولتبدأ أخطر واشرس مرحلة دموية مر بها العراق على الاطلاق في تاريخه .

هذه المرحلة تعد هي الاخطر لأسباب كثيرة ، منها انها استمرت مدة (٣٥) عاما ، هي المرحلة الاطول في العراق الجمهوري التي عشناها ، وهي حقبة تميزت بعدم استقرار هائل تمخض عن خوض العراق ثلاث حروب خارجية وحصار قاس استنفد من عمر العراق (١٣) عاما عجاف ، دفع فيها الملايين من خيرة شبابه وفقد اجزاء مهمة من مياهه واراضيه وخسر فيها المليارات من امواله ، ثم لينتهي العراق أخيرا دولة محتلة فاقدة للسيادة مجهولة المصير . وتحول فيها العراق من حكم الطائفة فالمنطقة الى حكم العائلة فالشخص ، تحت حكم طائفي مبرمج بغيض ، فمجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة دستورية في عراق البعث ، أبتدأ بستة اشخاص وانتهى بسبعة عشية السقوط ليس فيهم واحد من وسط او جنوب العراق .

وفيما يخص دراستنا هذه المتعلقة بالعنف ، فقد افتتح البعث حكمه في العراق بشعارات غريبة على المجتمع ، مثل : " جئنا لنبقى " و " الحزب الواحد " وبدأت حملات قمع وتصفية لم يشهد لها العراق المعاصر مثيلاً طالت حتى رفاق الامس ، واصبح العدو بنظر النظام هو المواطن ليس الخارج على ارادة السلطة فحسب ، بل هو ايضا المختلف معها في الرأي ، كما اصبح المحايد او المستقل عدواً لأنه خارج دائرة الولاء التي اختطها النظام ، واتسعت دائرة المحاكم الامنية او الحزبية خارج نطاق القضاء لتوقع حكم الاعدام في المئات من العراقيين في محاكم صورية بعيدة من المرافعات الاصولية وحق الدفاع عن النفس أو اجراءات التمييز ، وعلقت جثامين العشرات في ساحات بغداد كرسالة تحذير وانتقام وفي امتهان لأبسط حقوق الانسان وتم تعليق القوانين لتحل محلها قرارات مجلس قيادة الثورة المستعجلة والتي تصبح نافذة لمجرد صدورها ، وفي ردة حضارية ترجع الى ماقبل التاريخ تعكس مدى روح الانتقام والعنف تم تعميم جماعية العقوبة وايقاف العمل بمبدأ " العقوبة شخصية " لتطال الاقارب حتى الدرجة السادسة . وأصبح مفهوم الشعب لايترادف مع مفهوم السكان ، لان (الثورة) لم تأت لمصلحة جميع طبقات الشعب ، وانما لمصلحة الطبقات التي ترتبط عملياً بالثورة والتي لها مصلحة فيها (٣٥).

وقامت دوائر الامن والمخابرات التي بات اسمها يلقي الرعب في صفوف المواطنين ، بممارسات سادية لم يألفها المجتمع ، مثل الطلب من المواطنين القيام بصيد ا لقطط مقابل مبلغ بسيط من المال (تطويع وترويض) ، وتجربة بعض السموم والكيمياويات على قطاعات معينة من المجتمع لمعرفة مدى فعاليتها (توزيع الحنطة المسمومة في شمال العراق) ، والاعدام باحواض السيانيد لاخفاء الجثة ، وانتشرت ظاهرة كتابة التقارير بحيث اصبحت تقليد أ مألوفاً لدرجة ان الفرد بات لايأمن حتى عائلته ، وتم عسكرة المجتمع بالكامل واستقطاع مبالغ هائلة من الميزانية

للاغراض العسكرية وانشاء معامل التصنيع العسكري بحيث تعطلت حركة التنمية . وكلما ازداد عمر النظام ، توسعت وتعمقت اجراءات العنف في العراق وازدادت اجراءات التنصت والرقابة بحيث لم يسلم منها أحد ، فقد تحول العراق الى " جمهورية الخوف " أو " دولة المنظمة السرية " كما يصفه بعض الباحثين .

وكلما زادت وتيرة العنف هذه ، كلما انكمش النظام الى الداخل وتعمقت عزلته ، وما ان حل العام ١٩٧٩ حتى كان التحول الخطير والتصفية الكبرى داخل مؤسسة النظام الحاكمة تمهيداً لاحداث جسام قادمة ، وذلك بتنفيذ حكم الاعدام بأغلب اعضاء القيادة . جرى تنفيذ الاعدام على وفق اسلوب جديد مبتكر الهدف منه توسيع وتوزيع دائرة الدم ، وذلك بأن يكون الاعضاء المتبقون من القيادة هم المنفذون ، كما تم تحويل عمليات الاعدام الى حفلات تجلب لها شرائح مختلفة من الحزبيين وبقية الناس لتشهد تلك العمليات البشعة ضمن تزييف كامل للوعي واطلاق الشعارات ، ومن ضمن القيم الجديدة المرافقة ، هي عدم السماح لعائلة المعدوم باقامة مراسيم الفاتحة المعتادة وكذلك تغريم عائلته ثمن رصاصات الاعدام ، وبالطبع تسري على عائلة الضحية واقاربه حتى الدرجة السادسة ، اجراءات الاخراج من الوظيفة والمراقبة والابعاد ، في تحد صارخ لما جاءت به الشريعة الاسلامية في بلد مسلم : " ولا تزر وازرة وزر أخرى " (الانعام – ١٦٤) .

رافق تلك المرحلة عمليات تهجير واسعة ومنظمة لشريحة كبيرة من المواطنين بعد اسقاط الجنسية العراقية عنهم تحت ذريعة ماتم تسميته بـ " التبعية " رغم ان المشمولين بذلك التهجير هم مواطنون عراقيون حاصلون على شهادة الجنسية العراقية وبعضهم موظفون في الدولة ، وقد تم ترك اولئك المبعدين على الحدود في ظل ظروف مزرية بعد ان تم تشتيت العائلة الواحدة ونهب ومصادرة ممتلكاتها .

كما شهدت تلك الحقبة ، ممارسات طائفية كانت تشتد ايام المناسبات الدينية في محرم وصفر ، لتنال من الطقوس المعتادة على مر السنين ، وتصحب تلك الممارسات اجراءات في غاية القسوة والتنكيل ، ولزيادة الالم والمرارة والعنف يعهد بتنفيذها الى اشخاص من اتباع المذهب نفسه.

ويبدو ان العنف بصورته تلك ، لم يكن ليروي شخوص النظام ، فتطلب تعميمه ليعم كل العراق بدون استثناء ، فكانت الحرب العبثية الطاحنة الطويلة لمدة ثماني سنوات مع ايران ، والتي أتت عل ى الأخضر واليابس وأخذت معها زهرة شباب العراق بين قتيل وجريح ومعوق واسير ومفقود ، فتعطلت من جديد حركة التنمية وزاد التخلف وانتشرت الامية وتكبلت الخزينة مليارات الدولارات من الديون ، خلال تلك الحرب تم اكمال عسكرة المجتمع واختفت المظاهر المدنية ، وظهرت مفاهيم جديدة للعنف الذي تغلغل داخل كل بيت وانتشرت ثقافته من خلال صور المعارك وجثث الموتى التي كانت تبث باستمرار من خلال التلفزيون ، وانتشرت فرق الاعدام والموت لتقتص من المتراجعين والمنسحبين من ساحات المعارك ، أو اولئك المتخلفين عن اداء الخدمة العسكرية ، ضمن اجراءات انتقامية غاية في القسوة والرعب ، شملت قطع صوان الاذن والوشم ووصلت حد قطع اللسان ، وسط تمجيد وتأليه لرأس النظام حتى بات له تسعاً وتسعين اسماً كما هي الاسماء الحسنى لله تبارك في علاه .

ونتيجة طبيعية فقد اصبح السلاح رفيق كل عراقي ، حتى النساء تم تدريبه ن على استخدامه ، وكان من افرازات تلك الحرب فضلاً عما تقدم ، جيش من الارامل واليتامى والعوائل التي فقدت المعين ، فتفككت الاواصر العائلية والاجتماعية وظهرت امراض مجتمعية جديدة ، فانتشرت السرقة وتكررت حوادث القتل والسلب والنهب وانحلت الروابط الخلقية وتفشت الواسطة والرشوة ، وسادت القيم المادية على الروحية خاصة في ظل ثقافة التكريم ومنح العطايا والهدايا التي مارسها النظام بلا حساب أو قيود .

وما ان انتهت الحرب بعد ثمان سنوات مدمرة ، في ظل نصر مزعوم لم تتحقق فيه ادنى أهداف الحرب المعلنة ، وينطبق عليه الى حد بعيد قول لينين " هناك من الانتصارات ماهو اشد عاراً من الهزائم " ، حتى تجلت صورة الكارثة بلا رتوش ، فكانت ان حبلت حرب ايران ، بحرب اخرى بعد عامين هي الاقسى والاكثر تدميراً ، فكانت حرب اخراج القوات العراقية من الكويت في العام ١٩٩١ ، هي التدمير الشامل الذي قصم ظهر القوات العسكرية العراقية الى الابد ، واحال كل العراق الى كومة رماد .

كانت الحرب العراقية – الايرانية التي امتدت لثمان سنوات ، قد اجهضت البناء الحضاري في العراق ، وادت الى نكوص وارتداد هائلين في منظومة القيم الحضارية والمدنية ، وان استمرارها العبثي الدموي كل تلك السنين الطوال خلف جيلاً معبئا بقيم الدم والانتقام .

رافق انتهاء حرب الكويت في آذار ١٩٩١ ، انتفاضة شعبية عارمة جاءت كرد فعل على الاداء القاصر والهش والهزيمةالمرة ومرارة كل تلك السنين الطوال من الرعب والعنف والخوف ، شملت تلك الانتفاضة معظم محافظات العراق في الجنوب والوسط والشمال ، فكان رد فعل النظام عليها قاسياً في غاية القسوة فاق حدود التصور واستخدمت فيه كل الوسائل العسكرية المتاحة ، ولم تسلم من التدمير حتى العتبات المقدسة لآل البيت والتي هي محل اعتزاز وتقديس كل العراقيين بمختلف مذاهبهم ، وابتكر النظام وكالعادة اسلوبا جديداً لمعاقبة العراقيين وصل الى حد دفنهم احياء في مقابر جماعية غطت كل مساحة العراق ، فكانت المبازل والحفر هي القرار الأخير لآلاف من

العراقيين .

في هذه الانتفاضة ، كسر العراقيون حاجز الخوف الى الابد ، كما وتعمقت الى الابد ع زلة النظام ، وبانت ساديته ووحشيته بلا غطاء ، وكانت طائفية النظام واضحة عارية برفعه لشعار " لاشيعة بعد اليوم " على دباباته التي اقتحمت المدن المقدسة في كربلاء والنجف . ولكي يبقى شعار الطائفية ، لطخة عار في جبين النظام ، فقد وصف النظام ، ابناء شعبه بأقبح النعوت وارذل الصفات ماسحاً عنهم الهوية العربية والصفة الانسانية ، في مقالات افتتاحية تصدرت صحيفة الحزب الرسمية " الثورة " تقيأ فيها كاتبها كل الحقد الدفين والنفس الاسود الذي لم تستطع محوه كل سنوات النفاق والدجل ، لتكون شاهداً على ان الطبع يغلب التطبع .

ثم جاءت سنوات الحصار ، ثلاثة عشر عاما عجاف ، ليتجرع فيها العراقيون من الذل والهوان والقحط وبطش النظام ماهو فوق طاقة البشر .

في هذه الرحلة من الحصار تغلبت القيم المادية على القيم المعنوية ، بعد ان تدهور نظام القيم واعيد تسلسل اولوياته ، فغاب العيب وتدهور نظام الاسرة في ظل غياب الامن الاجتماعي وزوال الطمأنينة في العلاقة بين النظام والمجتمع ، والعلاقة بين افراد المجتمع انفسهم حتى داخل الاسرة الواحدة ، مع مارافق ذلك من انتشار الجريمة والفساد والسرقة واستسهال بيع الذات .

ان الاختلال في نظام القيم والتراجع ظل مستمراً بتأثير خلل الادارة العامة للنظام الاجتماعي وتأثير العوز الناتج عن العقوبات الاقتصادية وتراجع مردودات الفرد فقد اضطرت شريحة واسعة من المجتمع الى بيع ممتلكاتها وتراجع الوعي الثقافي وكانت الكتب تباع على الارصفة في مشهد اعتيادي مألوف . وبدلاً من معالجة الخلل القيمي ، ازداد النظام خوفا وانعزالاً وعنفاً ، وشهد المجتمع العراقي لأول مرة في تاريخه ، مظاهر واجراءات عمقت التصدع النفسي والاخلاقي فتداخل المال العام والخاص في سلوك شريحة متنفذة وثم اشتراع عقوبات غريبة ، كقطع الرؤوس بالسيوف علناً في الشارع بحجة مكافحة البغاء المنتشر ضمن رسالة رعب تحذيرية لكل من تسول له نفسه الاعتراض ، الى جانب الغاء التدرج في نظام العقوبات.

كما كان سقوط دور الطبقة الوسطى واضمحلالها ، مظهراً من مظاهر تشوه النموذج الاجتماعي في العراق ، لتحل محلها شريحة من الطفيليين والوسطاء لتحتل مساحة اسفنجية تضخ قيماً مشوهة تعبر عن مصالح مغتنمي الفرصة في تلك المرحلة .

أما النظام وهو يشعر بانه في الطريق نحو الهاوية المحتوم ، فقد ازداد عزلة وعنفاً ، واصبح يتخوف حتى من أقرب المقربين ، فكانت تصفيات العائ لة مشهداً متكرراً ، وكانت تصرفات فرق التفتيش مذلة لرأس النظام وانتزعت ماتبقى فيه من عنجهية فارغة . وجاءت " الحملة الايمانية " التي رافقت الحصار لتكشف الخواء الفكري لعقيدة النظام الحاكم وتزرع بذوراً جديدة في الفرقة واضطراب الرؤية والنفاق الاجتماعي في اوسع ابوابه .

وكانت نهاية النظام متوقعة ، ولكنها فاجأت الكثير بذلك السيناريو السريع . وبسقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ ، انتهت مرحلة المشروع القومي في العراق الى أمد غير منظور .

شهدت هذه المرحلة ، قيام النظام باستخدام اقسى وسائل العنف وحشية وأوسعها ابادة ضد رعاياه بالاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي لم يتورع النظام ببرقعتها بلبوس ديني ، اذ كانت عمليات الانفال التي راح ضحيتها الالاف من الاكراد والتي جرى قسم منها باستخدام الاسلحة الكيمياوية ذات الابادة الجماعية والمحرم استخدامها دولياً .

ولكي ندرك بصورة أعمق ، مسارات العنف في العراق المعاصر ، سنتطرق باختصار الى النخب الحاكمة التي أدارت السلطة ، وتحكمت في العنف في احدى اتجاهاته الخطيرة :

١- كانت النخبة التي تدير السلطة في العراق الملكي تتركز في ثلاثية البلاط / الجيش / العشائر من خلال حكم العوائل المتنفذة ، تحت سيطرة وتوجيه واشراف السفارة البريطانية . ويمكن وصف السياسة خلال الحكم الملكي العراقي بانها صراع مستمر بين اعضاء النخبة من اجل القوة والنفوذ الشخصي على حساب بناء قيم وممارسات عملية جيدة . ان لجوء النخبة للعنف من خلال الجيش أو العشائر للوصول او الاستمرار في السلطة ، ادى الى توليد شعور طبقي لديهم بانتمائهم لشريحة اجتماعية ذات مصالح مشتركة ، رغم ان ذلك لم يمنع التنافس والصراع بينهم لتحقيق غايات ومكاسب خاصة . (٣٦)

كانت العائلة المالكة من الحجاز ، ولا تربطها بالعراق سابق صلة سوى الانتماء مع العرب الى عنصر مشترك ، وهي مدينة للانجليز بحصولها على عرش العراق ، وقد عاش الملك فيصل الأول عقدة فقده لعرش سوريا ولذلك فقد كان لايستطيع مخالفة رغبات الانجليز رغم محاولاته وتوجهاته لبناء مشروع دولة في مجتمع العراق المتخلف ، وهو يشترك مع الضباط الشريفيين في انهم جميعاً من ا لسنة . وهؤلاء الضباط الذين قادوا الجيش وتولوا المناصب المهمة في مرحلة بناء دولة العراق المعاصر ، هم من ضباط الجيش العثماني الذين تركوا الخدمة فيه والتحقوا بالشريف الحسين بن علي في الحجاز حين اعلن الثورة على الاتراك العثمانيين وتحالف مع الانجليز في الحرب العالمية الاولى ، ولذلك فهم قد نشأوا وتشربوا بالثقافة التركية العثمانية اولا ومن ثم البريطانية . وشكل هؤلاء

الضباط مع العشائر قوة سياسية ، ثم انفردوا بالقوة الاكبر بعد تقلص قوة العشائر واضطرار بقية اعضاء النخبة الى اقامة علاقات شخصية مع الضباط المتنفذين للحصول على تأييدهم في الصراعات المحتدمة من اجل النفوذ .

اما العشائر والتي شكلت ثقلاً سياسياً واداة عنف فهي تتوزع بين العرب والاكراد " السنة والشيعة " . وكان للعشائر ولغاية الاربعينيات دوراً سياسياً مهماً نظراً لكثرة سكانها في المجتمع وامتلاكها السلاح بكميات كبيرة . وقد استمدت العشائر قوتها هذه من ايام الدولة العثمانية فقد كانت تفرض سيطرتها خارج حدود المدن ، وقد ازدادت قوة من خلال دورها المهم في ثورة العشرين وقيام زعمائها بالدور الاكبر خلال تلك الثورة .

ولقد انقسم شيوخ العشائر في بناء تحالفات مع اعضاء نخبة متنافسين من اجل القوة والسيطرة ، لقاء حصولهم على مكاسب اقتصادية وسياسية . وكان قيام الحكومة بتوزيع المكاسب على العشائر بصورة غير متكافئة قد أدى الى انقسامها ونشوب تناحر بينها مما زاد بالتالي حدة الصراع بين اعضاء النخبة .

لقد اعتمدت النخبة في العراق الملكي على الثروة ، رابطة الدم ، الشللية ودعم النفوذ البريطاني ، واستخدام المنصب الرسمي بصورة مباشرة او غير مباشرة لدعم قيم القوة الشخصية كالثروة والمحسوبية والمحاباة ، بعيداً م ن مصالح الغالبية الكبرى من الشعب .

٢- العراق الجمهوري : تكاد تقتصر النخبة التي ح كمت العراق من ١٩٥٨ – ١٩٦٨ على ضباط الجيش بوصفهم هم الذي قادوا التغيير الذي حدث في ١٤ تموز ١٩٥٨ وأسسوا النظام الجمهوري . وهم في اغلبيتهم من الضباط الاحرار وانصارهم مع مشاركة من الاحزاب شملت كل الاتجاهات القائمة حسب توجهات كل مرحلة . سوف لانتطرق الى التوجهات المذهبية خلال الجمهورية الاولى باعتبار ان قادتها كانوا فوق تلك الميول وشهد المجتمع انفراجا طائفياً واضحاً ، ويبدو ان قادة الثورة ، كانوا على ادراك تام بحساسية الوتر الاثني في المجتمع ، فكان تشكيل مجلس السيادة (أعلى سلطة دستورية) منسجماً مع ذلك ، اذ تكون المجلس من ثلاثة اعضاء (سنة / شيعة / اكراد) ، وهذا يعد أول تقسيم سياسي توافقي في تاريخ العراق المعاصر ، لكن لم يكن له أثراً سياسياً لان سلطات المجلس المذكور كانت سلطات تشريفية .

شملت الانتكاسة الكبرى الدموية التي تعرضت لها الجمهورية الاولى في ٨ شباط ١٩٦٣ ارتداداً ونكوصاً ظاهراً ، فمع استمرار النخبة من الشريحة العسكرية نفسها، الا ان التوجهات الطائفية اخذت منحى مناطقياً واضحاً ، اذ توزعت المناصب العليا في الدولة على ابناء محافظة واحدة . وهكذا ايضا كانت السلطة تدار في المحافظات من قبل عسكريين محسوبين على النظام ، على اسلوب المتبوعية او المحسوبية نفسه في النظام الملكي .

ان الطبقة العسكرية التي حكمت العراق ، من خلال العراق الجم هوري ، لم تكن في اغلبها ذات كفاي ة سياسية بل حتى عسكرية باستثناء بعض الذين كانوا في القمة وقادوا التغيير ، فاضاعوا العراق معهم . ان اغلبهم كانوا من ذوي الرتب المتوسطة والذين لاتتجاوز مناصبهم آمري أفواج وكتائب في اول السلم العسكري ، ولكنهم حصلوا على اعلى الرتب وه م في السلطة . وهم ايضا كانوا ذوي مشارب واتجاهات سياسية مختلفة متنافرة ادخلتهم في مؤامرات وصراع وتناحر دموي ، وكانت الدبابة ه ي الوسيلة الوحيدة في تناول السلطة ، فأنعكس صراعهم هذا على الشارع وانتقل العنف اليه مما ادى الى انقسام المجتمع ودخوله في دوامة عنف رهيبة شهدت ممارسات يندى لها الجبين ، لم يسلم منها حتى قادة النظام .

٣- العراق البعثي : انفرد حزب البعث بعد استلامه السلطة في العام ١٩٦٨ ، بصفته الجهة القائمة على النخبة ، فكا ن رؤساء الجمهورية والوزارة والوزارات والمحافظون وقادة الجيش كلهم من البعثيين أو الذين تبرقعوا برداء الحزب ، وكانت المجموعة العسكرية من الحزبيين هي المسيطرة تقريبا أو بصورة ظاهرة خلال السنوات العشر الاولى ق بل ان يحدث التغيير الكبير في تموز ١٩٧٩ ، اذ سيطرت مجموعة مدنية على مقاليد الحزب والسلطة .

خلال حقبة العراق البعثي ، تم التخلص تدريجياً من سلطة العسكريين في حين تم بموازاة ذلك عسكرة المجتمع وتهيئة جنرالات مدنيين ، وتوسعت وتعمقت الدوائر الامنية والمخابراتية ، واصبح للحزب سلطة أمنية ايضا وشارك في ادارة السلطة ضمن كل المستويات، وتم رفع شعار "كل العراقيين الجيدين هم بعثيون وان لم ينتموا".

وبالتدريج اختزلت سلطة الحزب الى المنطقة فالمدينة فالعائلة فالفرد وتم الاعتماد في ادارة الدولة ، بعد تهميش كل الكفايات المدنية والعسكرية المستقلة منها بالابعاد ، والحزبية بالتصفية ، لصالح الخاملين والفاشلين ، اذ بدت النخبة وكأنها حكراً على غير المؤهلين علميا وثقافيا ومن فاقدي الاختصاص وذوي الامكانات المحدودة . وشكلت حثالة البروليتاريا ، أو البروليتاريا الرثة والعائمين على السطح او السفليين والرعاع وهم اناس بلا ملامح ثابتة ولا يمكن تحديد هوياتهم جيداً ، ممن هم في اسفل المجتمع والذين يمتازون بالفظاظة والجمود العقلي ، والذين يمتازون ايضا بالعنف والقوة بسبب ظروفهم القاهرة والمخيفة ، شكل هؤلاء القاعدة الاجتماعية التي جاءت منها واستندت اليها النخبة التي حكمت العراق البعثي . (٣٧)

وكنتيجة طبيعية لذلك كان العنف والدم هو الصفة المميزة لعراق تلك الحقبة .

ح - عوامل أخرى :

هناك عوامل اخرى مسببة للعنف في العراق ، منها العنف نفسه، فالعنف يدعو العنف المضاد عندما تت افر له البيئة الحاضنة وما أخصبها في العراق ، والسلطة المؤسسة وما اعنفها وافسدها ، وا لموروث الاجتماعي وما أشد تخلفه.

ومنها ايضا ، العامل التربوي ، بشقيه الاسري الذي ينطلق من السلطة البطريركية الابوية وعقدة الطفل الذكر واحتقاره المرأة ، وشقه المدرسي الذي يعتمد اساليب تربوية خاطئة قوامها الترهيب ، وما بينهما الوسط من شارع وعشيرة ومجتمع حديث التقاليد والعادات البالية .

ومنها صراع الحضارة والبداوة كما يسميها الدكتور علي الوردي ، أو صراع المدنية والريف والبادية كما يميل الى ذلك الدكتور سيار الجميل ، او تريف السلطة كما يحبذ ذلك الدكتور غسان سلامة .

وايضاً موروث قاس اختزته الذاكرة العراقية من كوارث متكررة لاتنسى من موجات الامراض الفتاكة كالطاعون ، او المجاعات الرهيبة من حصارات بغداد والموصل ، وهذه وان كانت نتائجها عامة ، ولكنها تصيب الفقراء في الاعم ، فاورثت فقراً على الصعيدين المادي والروحي .

الاكراد والعنف : اسفرت الحرب العالمية الاولى عن هزيمة الدولة العثمانية امام قوات الحلفاء وتقسيم ممتلكاتها في المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا ، اذ تنكرت بريطانيا لوعودها بانشاء الدولة العربية الواحدة ، مما اتاح للمقص الاستعماري بتوزيع التركة . وبذلك انشأت دول عربية عدة منها العراق الحديث الذي كان حصيلة العملية التدريجية للتوحيد الاقتصادي والاجتماعي وال سياسي للولايات العثمانية الثلاث : بغداد والبصرة و الموصل . وهكذا كان اكراد العراق، جزءاً من دولة العراق الجديدة ضمن ولاية الموصل القديمة وهم يسكنون الجزء الشمالي الجبلي من العراق.

تشتت الاكراد في دول عدة بعد الحرب العالمية الاولى ، ولم يحصلوا على دولة قومية خاصة بهم بعد ان جرى التنكر لمعاهدة سيفر لصالح معاهدة لوزان ، وهنا يتطلب تثبيت بعض الحقائق التي يراد الالتفاف عليها :

١ - ان الاكراد لم تضمهم دولة واحدة قبل الحرب العالمية الاولى، فكانوا يتوزعون بين الدولة العثمانية (تركيا، العراق ، سوريا) وروسيا القيصرية وايران .

٢ - ان الحدود في المنطقة الكردية بين الاراضي التركية والايرانية والعراقية ، بقيت على صورتها الاولى قبل الحرب العالمية الاولى ولم تتغير ، مما يشكل فصلاً تاريخياً بين اكراد الدول الثلاثة الحالية .

٣ - ان اكراد العراق، لم يشكلوا منطقة او ولاية خاصة بهم ايام الدولة العثمانية حيث كانوا –على الاغلب – جزءاً من تشكيلة ولاية الموصل مع عدم اغفال انشاء ولاية شهرزور ، ولكن الامر النهائي ان (العراق) عشية الحرب الاولى كان يتشكل من ثلاث ولايات فقط (بغداد ، البصرة ، الموصل) .

٤ - ان اي تغيير في الحدود القائمة التي تم الاتفاق عليها ، كان سيشكل خرقاً للهدنة و من ثم استمرار الحرب العالمية الاولى .

وانطلاقاً من هذه المقدمة ، فان اسباب العنف ونتائجه تكاد تكون م تماثلة في عموم العراق ، مع الخصوصية الكردية التي سنبحثها .

وتسود الطبيعة العشائرية في المنطقة الكردية ، نفسها التي تسود بقية مناطق العراق ، بل هي اكثر تخلفاً بسبب المنطقة الوعرة وافتقارها الى المواصلات والخدمات مما جعل سكانها في عزلة وحرمان .

ومنذ بداية الحكم البريطاني للعراق تم الاعتراف بان اكثر الطرق فعالية في ضمان ادارة العشائر بصورة سلمية هي استعادة قوة الشيخ الذي يعمل تحت اشراف الحكومة البريطانية ، وهكذا فقد استمرت سياسة الارض البريطانية ، خلال الاحتلال وبعده مباشرة ، على اساس السياسة التركية السا بقة بقدر مايتعلق الامر بملكية الارض التي كانت تتركز بشكل متزايد بيد الشيوخ بالدرجة الاولى ، وبيد اشراف المدن بالدرجة الثانية . ولكن خلافاً للسياسة التركية ، كانت السياسة البريطانية قد استخدمت الشيخ كأساس للسيطرة السياسية . وبذلك فقد تم تحويل الاراضي الى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين (٣٨) . هذا الامر ، خلق فجوة هائلة بين قلة تملك السلطة والمال واغلبية فقيرة ، مما فسح المجال لصراعات ومعارك حامية بين العشائر ، مما حفز لتنامي حركة رفض الفلاحين الاكراد ضد الاقطاع.

ولكن الحرب أثرت ايجابياً بصورة غير مباشرة على المجتمع الكردي ، لان الدول الجديدة الناشئة وترسيم الحدود ، جعل تنقل القبائل الكردية اشد صعوبة من ذي قبل ، فأدى ذلك بدوره الى الاسراع في عملية توطين القبائل الكردية المترحلة التي كان دورها في المجتمع يسير بسرعة نحو الزوال لصالح المدن الناشئة .

لم تغير نتائج الحرب من المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأكراد العراق خاصة في العراق الملكي ، فقد ازداد وضعهم بؤساً ، رغم تسنم العديد من الاكراد مناصب مهمة وخطيرة في الدولة الجديدة (رؤساء وزارة ، وزراء ، قادة جيش) ، وتم استغلال هذا الوضع البائس من قبل قيادات عشائرية / دينية لتوظيفها في مطالبات سياسية اتخذت صفة قومية متدرجة ، فكان اشهار السلاح بوجه السلطات الحكومية والذي استمر طوا ل العقود الماضية والذي اسفر عن تعمق البؤس والعنف في المنطقة . كان عدم ايجاد حل دائم ومتفق عليه للقضية الكردية في العراق ، قد شكل شوكة غائرة بعمق في خاصرة الجسد العراقي تسببت في معظم حروب العراق الخارجية ، فلولا القتال في كردستان العراق

لما كانت اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والتي جرت الى ماهو معروف .

ان اهم مايمكن تسجيله ، هو ان القتال في كردستان لم ينعكس على الاكراد باعمال عنف أو تخريب أو ارهاب أو تفجيرات ضد الاهداف المدنية ، وبقي في جانبه الاكبر يشكل مظهر صراع سياسي بين طرفين تداخل فيه طرفا الجانبين من خندق لآخر مرات عدة.

وكان للقوى الاجنبية من روسيا القيصرية وايران وبريطانيا وفرنسا وتركيا ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية دور كبير في الاهتمام بالمنطقة الكردية وتأجيج الصراع . (٣٩)

ان العنف في كردستان العراق ، هو جزء من العنف في العراق ، وهو لم ينقطع رغم الاستقرار الامني الكبير للمنطقة قياساً ببقية مناطق العراق ، ففي خلال مدة القتال السابقة ، اشترك في القتال قسم كبير من الاكراد الى جانب قوات الحكومة ، اما الآن فلا تزال هناك صور كثيرة لعنف السلطات المحلية سجلته الامم المتحدة على شكل تقييد لحرية التعبير وممارسة ضغوط على الصحافة المستقلة ، واعتقالات وحجز احتياطي وعدم مراعاة الاصول القانونية وانتهاك الضمانات ، ونقل معتقلين عرب من الموصل وكركوك الى مرافق الحبس التابعة لحكومة اقليم كردستان ، وسوء معاملة او التعذيب في اثناء الاحتجاز او الاستجواب (٤٠).

الحل الديمقراطي : لم يعرف العراق في تاريخه الطويل معنى او ممارسة للديمقراطية الليبرالية بشقيها السياسي والاجتماعي ، بل انها في كثير من الاحيان حوربت بوصفها مفاهيم غربية ، في محاولة مشوهة وقاصرة ، رغم ان اصل الديمقراطية هو نتاج حضارة البحر المتوسط التي يعد العراق جزءاً منها ، كما ان ذلك الغاء لفكرة ان كل المفاهيم الانسانية العظيمة هي حاصل لقاح لكل الحضارات عبر تاريخها الطويل ، وبذلك فان الديمقراطية في معناها الاوسع، هي مفاهيم عالمية وانسانية وجدت بيئتها الملائمة في المجتمعات الغربية لتنطلق فيها ومنها نحو البناء الخلاق.

ولقد كانت التجربة الديمقراطية في العراق الملكي ، رغم انها تجربة ولي دة وفي مجتمع متخلف بكل المقاييس، فقد كانت تجربةفاسدة سمتها التزييف وتكرار الوجوه التمثيلية نفسها، ومع ذلك فقد تم اجهاضها بمراسيم العام ١٩٥٤.

ثم جاء عهد الجمهوريات الاسمية ، فتحول المجلس الوطني في العراق البعثي الى ناد للزجل الشعبي ، تنشد فيه القصائد الدارجة بما فيها من اسفاف ورخص ويجري الهتاف والتصفيق مع مايصاحبها من دبكات وهوسات يؤديها النواب .

وما كانت هذه الممارسة البائسة بأسم الديمقراطية ، الا تأكيداً لحرص النظام على استنزاف شعار الديمقراطية وتفريغه من مضمونه ، من خلال تحويل الديمقراطية الى واجهة شكلية ترمي الى اضفاء الشرعية على سياسات التهميش الاجتماعي والسياسي او كوسيلة للتغطية على تصاعد العنف واجراءات القمع والانغلاق .

ثم جاء الاحتلال الامريكي – البريطاني للعراق في نيسان ٢٠٠٣ ، ليعلن سقوط الدولة العراقية بكل مؤسساتها وقيمها ، وليؤسس لدولة جديدة تحت ظل الاحتلال ووفقاً لسياسة الفوضى الخلاقة ، ثم كانت الديمقراطية التوافقية هي سمة الحل السياسي الابرز . وبالرغم من ان العراق يتصف بالتعدد الديني والاثني والطائفي وقامت الدولة الحديثة فيه على اساس طائفي مقنن ، وهو يعد من اكثر الدول العربية تنوعاً من هذه الناحية ، لان هذه التعددية ، تجعل الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي ووحدة الدولة مهمة غاية في الصعوبة والحساسية ، وأدنى اختلال يؤدي الى التوتر أو الى الصراع السافر ، فقد اريد برغم كل ذلك ومن خلال الديمقراطية التوافقية ، استمرار هذا الخط ، لغة الخطاب الطائفي أو الاثني في الفكر والممارسة كأحد التصورات السياسية والفكرية للسيطرة على العراق انسجاماً وتطبيقاً لسياسة الفوضى الخلاقة .

وبذلك بدل ان تكون الديمقراطية حلا شاملا لمشاكل المجتمع العراقي ، جاءت الديمقراطية التوافقية لتكون وبالاً عليه بتقسيم غريب لاهو قومي ولا هو ديني / مذهبي .

لقد رافق الحل الديمقراطي الامريكي في العراق ، انطلاق العنف من اوسع ابوابه وابشع صوره ، ليغطي على كل مامر في تاريخه ، حتى كادت دولة العراق ان تكون ورقة في مهب الريح .

لقد رافق الاجتياح الامريكي للعراق ، عمليات نهب وسلب وتدمير وحرق واسعة النطاق لم تسلم منها جهة أو قطاع ، وامتدت لتشمل الوزارات والمعسكرات والمصانع والمعامل والمتاحف والمراكز الثقافية والجامعات والمستشفيات والمخازن والمنشآت الخدمية والارشيف والمكتبات ، وكان التركيز في البداية على المؤسسات الحكومية ودور المسؤولين الكبار في ظل غياب أي مظهر كان من مظاهر السلطة وتحت بصر وتشجيع القوات المحتلة ، وتم فتح الحدود الدولية للعراق لتشهد اكبر موجة استباحة من كل قوى الشر والارهاب . ثم كانت عمليات التصفية والقتل والانتقام بالتركيز على العلماء واساتذة الجامعة والاطباء والضباط والطيارين ورجال الفكر ، لتنقل الى شريحة خدمية واسعة من الخبازين وعمال البناء والحلاقين ، ثم ليأتي الدور على الخطف والقتل وتفجير المساجد والحسينيات فينطلق العنف الطائفي الاعمى ويحصد الالوف من الابرياء وترمى اجسادهم مقطوعة الرؤوس في الشوارع والطرقات والمزابل ، ولتعم بعد ذلك موجة واسعة النطاق من التهجير على الهوية واستباحة الدور والممتلكات لتشهد المدن عزلاً

طائفياً مقيتاً في جو مخيف من عمليات الارهاب واسعة النطاق التي شملت المدنيين بلا تمييز .

وصاحب ذلك انعكاسات سلبية مريرة على المجتمع أدت الى خلخلته وهو المتخم بكل الامراض بحيث باتت نسمة خفيفة تطرحه ارضاً ، فارتفع عدد اليتامى الى مايقارب الخمسة ملايين ، وهو عدد مماثل للنساء الارامل واللائي تجاوزن سن الزواج .

ان شواهد العنف الدامي الذي اجتاح العراق خلال السنوات الست الماضية لا تزال شاخصة حتى هذه اللحظة وستبقى حية في الذاكرة ، فالمباني المقصوفة والمدمرة والمحروقة مازالت شاهدة على الهمجية رغم كل ادعاءات الحضارة ، فالحضارة كما يقول غراهام غريف، قشرة رقيقة من السهل خدشها للكشف عن النزعات البهيمية للانسان .

اما المهجرون والنازحون ، فأن مأساتهم واعدادهم تبصق كل صباح بالوجه الكالح للذين كانوا وراء المأساة ، وستبقى ذكراهم صفحة خزي وعار في جبين العراقي ، ما كان للحرف ان يقرأ والذاكرة ان تمر . بلغ عدد المهجرين خارج العراق قرابة المليوني شخص يمثلون الخلاصة المتبقية من عصارة عراق الحصار ، وهم الآن يستجدون السفارات الاجنبية للحصول على تأشيرة هجرة أو يتوسلون بأخوة يوسف لتمديد البقاء في رحلة نحو المجهول ، وقد اشارت لجنة شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في آخر تقرير لها ، بأن العراقيين يتصدرون وللسنة الرابعة على التوالي طلبات الهجرة الى الخارج ، وعدد طالبي الهجرة لسنة ٢٠٠٩ قد بلغ (١٣٢٠٠) شخص . كما ان هناك عدد مماثل يتجاوز (٥ر١) مليون شخص من النازحين داخل العراق مما لم تساعدهم امكانياتهم للهجرة ، يعانون من تنكر السلطة وجور الانسان ، فباتوا قنبلة موقوتة مهددة بالانفجار .

لم يجر حتى الآن كشف أو حساب مالي للممتلكات المدمرة او المنهوبة او المحروقة او تلك التي جرى تهريبها خارج الحدود ، ومن غير الممكن عملياً اجراء ذلك لسعة وتنوع التدمير الهائل الذي طال كل مكان ، ويكفي ماجرى من تدمير شامل وكلي لمعسكرات ومنشآت واسلحة ومعدات الجيش والتصنيع العسكري ، فاضاف هذا التدمير والسلب والنهب والحرق متعدد الاشكال والاساليب، ضربة اخرى موجعة للاقتصاد العراقي المتهالك اصلاً.

اما فيما يتعلق باعداد الضحايا من قتلى وجرحى العراقيين ، فقد اختلفت الارقام تبعاً لاختلاف المصدر واتجاهاته ، ففي احدث احصائية واكثرها تواضعاً بالارقام صدرت عن وزارة حقوق الانسان العراقية في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٩ ، فان ارقام الضحايامن القتلى للمدة المحصورة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ هي كالآتي :

عدد القتلى = ٨٥٦٩٤ بما يشكل ٣ر. % من مجموع سكان العراق

(وما معدله (٥٠) ضحية في اليوم الواحد)

وكان هناك (١٥) الف جثة لم يتعرف عليها

ان اغلب الضحايا ، كانت نتيجة الع نف الطائفي والارهاب الاسود الذي نفذته في الاعم جهات مرتبطة بالقاعدة وجدت لها في بعض الشرائح العراقية حواضن قدمت لها المأوى والدلالة والمشاركة .

ومن اهم الاسباب التي اسهمت في تأجيج العنف باشكاله كافة خلال هذه المرحلة علاوة على العوامل والاسباب السابقة ، مايلي :

١ - الاحتلال الاجنبي وسياسة الفوضى الخلاقة . لقد اسرهمت القوات الامريكية بصورة مباشرة باعمال العنف عن طريق الاستخدام المفرط للقوة او الحجز والاعتقال واستخدام وسائل التعذيب بشكل منهجي ومنظم وما يرافق ذلك من امتهان للحقوق الانسانية ، او باستخدام عملائها وممارسات واسعة النطاق لنظام فينيكس [*]. ان تعميم العنف في العراق من قبل القوات الامريكية قد ساعدها في بسط نفوذها وتحقيق هدفها في تدمير الدولة والمجتمع .

٢ - سقوط الدولة وغياب السلطة بشكل كامل خاصة خلال المرحلة الاولى من الاحتلال مع مارافق ذل ك من حل الجيش وقوى الأمن الاخرى.

٣ - دخول قوى ومجاميع مسلحة ، استغلت فرصة الفوضى وضياع النظام ، للقيام باعمال تخريب وانتقام مدروسة. هذه المجاميع متنوعة ومتعددة ومختلفة الاهداف يجمعها رابط الانتقام من العراقيين .

٤ - المجاميع الاجرامية من السجناء الذين اطلق النظام السابق سراحهم قبل ا يام قليلة من الحرب والذين يزيد عددهم عن المئة الف سجين . تضم هذه المجاميع ارباب سوابق من عتاة المجرمين المحكوميين بالاعدام لجرائم قتل وسرقة ونهب واغتصاب وزنا بالمحارم. وقد شكلت هذه المجاميع رأس الحربة في العنف الذي اجتاح العراق.

٥ - الكبت والاحتقان الطويل الذ ي كان يغلي في صدور العراقيين جراء ظلم واستبد اد النظام السابق، فالظلم مؤذن بالخراب، كما يقول بن خلدون، الاستبداد يهدم الدولة نفسها بهدمه لروح المواطن.

---

[*] **نظام فينيكس ، نظام طبقته امريكا في فيتنام وغيرها من الدول ، ويتلخص بأخذ عينات سلبية من المواطنين ذوي السوابق والجرائم الكبرى وتنظيم دورات تدريبية لهم يكلفون بعدها بتنفيذ عمليات ارهابية من شأنها زرع الرعب بين المواطنين**

٦ - الاثر المدمر للحصار الذي طال كل مظاهر الحياة في العراق الذي استمر لثلاثة عشر عاماً عجاف ، حتى كادت انفاس الفقراء تحرق المدنية، زادته قسوة اجراءات الاجتثاث وحل الكيانات بلا تمييز حيث تـوكت الآلاف من العوائل دون معيل، ولاتستطيع ان تطالب شعباً جائعاً ان يتصرف بتهذيب ، كما يقول انجلز.
٧ - تداخل الاوراق والخنادق بين المقاومة والارهاب.
٨ - التدخل الدولي والا قليمي السافر في شؤون العراق الذي اضحى ساحة صراع مكشوفة لمختلف القوى الطامعة والعدوة .
٩ - العمليات الارهابية المنفذة من قبل قوى خارجية والتي استهدفت في مراحل كثيرة ، مكونا عراقياً بعينه تحت ادعاءات التخوين والتكفير ، وفي ظل فتاوى دينية صريحة بالتكفير والدعوة الى القتل .
١٠ - الارهاب الاجنبي الاعمى الذي استهدف مصادر الحياة في العراق من شبكات ماء ومحطات توليد الطاقة وشبكات نقلها وانابيب النفط وطرق المواصلات والجسور .
١١ - تلاقي الاهداف بين قوى الاحتلال والقوى المعادية للعراق والارهاب الاجنبي الاسود على تدمير العراق ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، يسنده المخطط الطائفي المعد من قبل قوى الظلام لتقسيم وتفتيت العراق .
١٢ - خلفية الصراع والعداء السابقة بين الدول الطامعة في العراق – خاصة الاقليمية منها – والتي انعكست على شرائح واسعة من المجتمع العراقي .
١٣ - الاعتداء على الجهات والمراكز الدينية المقدسة بضمنها الجوامع والحسينيات التي تكللت بتفجير المراقد المقدسة في سامراء لمرتين ، والتي كانت فاتحة اوسع عنف طائفي كاد يتحول الى حرب أهلية .
١٤ - الشعور المتولد لدى شريحة من العراقيين بان فرصتهم وحقهم التاريخي بحكم العراق قد ضاع الى البلد ، يقابله شعور آخر بأن الفرصة قد سنحت الآن لحكم العراق ويجب عدم اضاعتها .
١٥ - استغلال اعمال العنف نفسها لتأمين مورد اقتصادي من خلال السلب والنهب والاختطاف من اجل الفدية.
١٦ - الديمقراطية التوافقية التي شتت العراقيين الى سنة وشيعة واكراد ، وقوائم الانتخاب المغلقة التي اتت بنخبة مجهولة، وزاد الطين بلة ان معظم افراد النخبة الجديدة هم من العراقيين الذ ين ابتعدوا عن بلادهم مدة طويلة، جعلتهم على غير دراية كاملة بمتغيرات المجتمع، علاوة على عدم اهلية البعض السياسية والوطنية .
١٧ - اعتماد احزاب وتيارات السلطة الجديدة على الخطاب الديني ، وهو خطاب قائم على التوجه المذهبي ، كما ان تلك الاحزاب والتيارات اعتمدت على ميلشياتها وقواها المسلحة الذاتية بغية تثبيت نفسها في مواقع السلطة ، وهي قوى غير متوافقة ان لم تكن متصارعة تسربت لها مجاميع الطفيليين وطلاب السلطة والمال .
١٨ - الفرز الديني / المذهبي المعتم د على الاكراه المعنوي ، كان هو الاساس في توجه الناخبين في استفتاء الدستور وانتخابات البرلمان ، في غياب شبه كامل للجامع الوطني .
١٩ - الفساد السياسي والاداري والمالي الذي اوصل العراق خلال هذه الحقبة الى الدرجة الثانية في سلم الدول الفاسدة في العالم ، ومن المعروف ان الفساد تربة خصبة للعنف ، خاصة وان معظم رجال الفساد الكبار هم من فرسان المرحلة الجديدة .
٢٠ - ان اعمال التعبئة الاجتماعية السريعة – كما يقول صاموئيل هانغتون – تؤدي الى زيادة اعمال العنف وعدم الاستقرار بالارتباط بمتغيرات بسيطة تحكم طبيعية هذه العلاقة وهي التـنمية الاقتصادية والمؤسسية ، فاذا كان معدل التعبئة الاجتماعية اسرع من معدل التنمية الاقتصادية والمؤسسية فان ذلك يؤدي الى زيادة اعمال العنف السياسي .

وهذا ماحصل في العراق ، فان عدم جدية البرامج السياسية والاقتصادية للدولة في مواجهة التعبئة الاجتماعية السريعة التي حدثت داخل المجتمع بعد سقوط النظام أدت الى زيادة أعمال العنف .

٢١ - البطالة والفقر والخيبة من التغيير الذي حصل وتعثر برامج التنمية وانتشار التخلف خلق ردة فعل عنيفة لدى قطاعات واسعة من المجتمع وحنين الى الدكتاتورية .
٢٢ - ان التغيير الديمقراطي الشامل المطلوب ، لم يحدث . فتغيير النظام لايعني تغيير عقل النظام الذي سيستمر لعدة سنوات ، لاسيما وان النظام الجديد في العراق احتفظ في بعض من اخطر حلقاته تماساً بالمجتمع ، بعقلية النظام السابق . كما ان التغيير الذي حدث كان لولادة خارج رحمها الطبيعي .
٢٣ - أدى سقوط النظام الى نشوء عوامل ومعطيات كان لها وما زال دوراً كبيراً في العنف المستمر في العراق :

أ - فرز طائفي مسلح خاصة في بغداد ، وجد له بيئة مساندة في المناطق المحيطة والتي عمل النظام على تهيئتها مسبقاً ضمن مايعرف ببغداد الكبرى .

ب - توافر السلاح والعتاد بكميات كبيرة جدا وسهولة الحصول عليه ، والناتج من مخلفات الجيش العراقي السابق سواء في المعسكرات المهجورة أو مخازن العتاد او معامل التصنيع العسكري . ان تلك الكميات الهائلة خارج حدود التصور خاصة على ضوء سياسة النظام السابق التي سبقت الحرب وأمر فيها ببعثرة السلاح والعتاد . تكفي للقتال (٥٠) سنة كما ذكر ذلك احد كبار قادة الجيش السابق .

ج- نتيجة غياب السلطة واعمال السلب والنهب واسعة النطاق ، فقد تسنى لكثير من انصار النظام السابق ، القيام بالتهريب والحصول على اموال طائلة استخدمت في تمويل الارهاب وأعمال العنف .

٢٤- تصر يحات وتصرفات المسؤولين السياسيين الجدد ، المتناقضة والمتخبطة والمختلفة والمتشابكة والمتصارعة والفوضى الاعلامية انعكست سلباً على الشارع واسهمت كثيراً في اعمال العنف .

٢٥- غياب الشفافية والتكتم والتخبط والعشوائية وعدم اعلان نتائج التحقيق لاعمال العنف والارهاب ، يقابله حملة واسعة في التشويش المضاد ، خلق جوا من عدم الثقة لدى الرأي العام ، كما ان السلطة الجديدة عاجزة عن متابعة الجريمة وكشفها ، مما هيأ الاجواء لاستمرار أعمال العنف ، خاصة وان عمليات ارهاب وعنف كبرى سجلت ضد مجهول ولم يكشف النقاب عنها لحد الآن .

٢٦- عجز السلطة عن حماية المواطنين ، شرع لقانون الغاب وأن يأخذ كل حقه على طريقته الخاصة .

٢٧- تداخل الملف الامني بين قوات الاحتلال والجهات الع راقية ، فضلاً عن عدم أهلية وكفاي ة بعض الاجهزة الامنية العراقية وتأثرها بالمحاصصة .

٢٨- الاسناد الذي تحظى به بعض الميليشيات المسلحة من قبل اجهزة حاكمة واحزاب قوية ، وارتباط بعضها بدول الجوار مما يؤمن مورداً مستمراً من السلاح والمال والدعم الفني .

٢٩ -التكنولوجيا الحديثة من اجهزة اتصال وتفجير عن بعد وقدرة عالية على التدمير ، اسهمت في زيادة وفعالية العنف .

٣٠ -الظلام الذي تسبح فيه مدن العراق ليلا بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية وتدمير خطوط النقل ، وفر أجواء آمنة لعمل المجاميع المسلحة .

٣١ -مواكب الحماية لمئات من شخصيات العهد الجديد (وزراء ، قادة ، سياسيون ، نواب ، ذوو الدرجات الخاصة ، رجال دين ، رؤساء عشائر ، رجال اعمال ... وغيرهم) والتي يبلغ عديد عجلاتها بالعشرات على شكل قوافل مسلحة غير منضبطة ولا تلتزم بالقوانين في اثناء تنقلاتها وتطلق الرصاص العشوائي ، خلقت جواً من الفزع والارهاب . ولعدم امكانية تمييز تلك المواكب او انعدام صفتها الرسمية احيانا ، مكن مجاميع العنف من استغلال وجودها وصفتها لارتكاب الكثير من الاعمال الاجرامية .

٣٢ -قيام بعض من يتمتع بالحصانة ، بتوفير غطاء امني ولوجستي لمجاميع العنف والارهاب .

٣٣ -الشركات الامنية الاجنبية الخاصة ، بما تتمتع به من امتيازات وحصانة تجعلها خارج المسائلة العراقية ، عاثت في الشارع فسادا باستهتارها بارواح العراقيين واطلاق النار عليهم مما أدى الى موت العشرات من العراقيين ، خاصة اذا علمنا ان هذه الشركات تعتمد في تجنيد عناصرها على قوات من المرتزقة وارباب السوابق .

٣٤ -ضعف القانون وتراخي القضاء واستهداف القضاة ، زاد كثيرا من اعمال العنف .

٣٥ -اضعفت المحاصصة كثيرا من ولاء ومهنية الاجهزة الامنية ، بحيث بات ولائها لاحزابها والذي انسحب بصورة واضحة على التستر على المجاميع الارهابية التي كانت تقوم بجرائمها في وضح النهار وتحت غطاء (السلطة) .

٣٦ -وبالعودة الى الجانب الديني ، فلقلة الوعي وضعف التثقيف وغلبة الجانب العاطفي والغيبي ، فقد أحذت موضوعة ظهور " الامام المهدي " منحى بعيداً عن الاصول الدينية الصحيحة لها ، مما أدى الى وقوع حوادث عنيفة دموية راح ضحيتها المئات في كربلاء والنجف والناصرية .

٣٧ -انعكس وجود قوات الاحتلال وهي تجوب شوارع العراق وتصرفاتها غ ير المنضبطة وايضا قلة الخدمات وتخلفها او انعدامها ، ومنظر المباني والمنشآت المهدمة وسلاح الجيش العراقي السابق الذي تحول الى اكوام من سكراب وخردة ، وانبعاث دخان الحرائق وتصاعده بين حين وآخر ، وحالة العشرات من المعوقين والمتسولين والمرضى في العراق والساحات ، ومياه المجاري الآسنة التي تغمر الطرق او التي تنساب الى الانهر بدون تعقيم ، وحالة الفوضى والازدحام الخانق في الشوارع ، وكتل القطع الكونكريتية التي تحجز الاحياء أو تقطع الطرق ، علاوة على افواج العاطلين التي تزخر بها الشوارع ، واكوام الاوساخ والنفايات والرو ائح القذرة ، والبيروقراطية القاتلة والرشوة والتعامل الفظ لموظفي

الدولة ، ونقص مفردات البطاقة التموينية وردائتها ، وكثير من الظواهر والتصرفات السلبية الاخرى ، فضلا عن قساوة الطبيعة بما اتصفت به خلال هذه السنوات من جفاف الانهار وانحباس الامطار والحرارة العالية والعواصف الترابية المتكررة ، وانقطاع الكهرباء ، والبطالة ، انعكس كل ذلك بصورة ضاغطة وخانقة على الشخصية العراقية المتعبة والمنهكة والمحبطة جراء سنوات طويلة من القهر والاستبداد والفقر والحروب ، فأنفجر على هيئة موجات متعاقبة غير متزنة من الاحباط فغاب العقل وساد العنف الاسود الرهيب .

٣٨ - غياب القدوة والأنموذج ، فأصبحت الحالة وكأنها امتداد للماضي وبصورة أقسى .

٣٩ - استيراد اكثر من مليوني سيارة في مدة قصيرة وبصورة فوضوية و بلا ضوابط واضحة (سيارات المانفيست) بحيث ضاعت ملكية السيارة بين المالك الحقيقي والحائزين الكثر ، الامر الذي أدى الى تعذر وصعوبة التحقق من هوية السيارة ، وزاد الامر سوءاً سهولة تزوير وصناعة لوحات الارقام مما ساعد كثيرا على اعمال السرقة واستخدامها في أعمال العنف وتفخيخها بوصفها الوسيلة الاولى في كل عمليات التفجير والارهاب الكبرى .

٤٠ - أدى سقوط النظام السريع وانهيار الدولة وضياع السلطة ، الى وقوع حلقات مه مة وخطيرة من وثائق الدولة في ايدي العصابات الاجرامية والمنظمة ، منها خرائط الاحداثيات العسكرية للعراق ومعلومات في غاية السرية تخص الامن الوطني العراقي واختام الدولة والمؤسسات ، مما ساعد ك ثيرا في اعمال العنف والتزوير والابتزاز .

٤١ - قيام البعض في ظل الفوضى وغياب سلطة الدولة ، بالاستيلاء بصور ة غير قانونية على املاك الغير (حكومة وافراد) من اراضي ومزارع ومنشآات ودور سكن ، واستغلالها لاغراضه الخاصة من سكن وتصرف خاص ، أوجد عاملاً جديداً للنزاعات وأعمال العنف ، يضاف لها قضايا نقل الملكية المترتبة على اجراءات النظام السابق بحق المهجرين والمعدومين والسجناء السياسيين .

ولعل اخطر هذه القضايا هو ما اصطلح عليه بـ " الاراضي المتنازع عليها " والتي تقع قضية كركوك في المقدمة منها ، بكل افرازاتها من " تعريب " واجبار من يشملهم ذلك على الترحيل ، ثم التغيير الديموغرافي بعد ٢٠٠٣ .

هذا العامل يشكل قنبلة موقوتة لتفجير العنف والصراع الشامل على المستوى الوطني .

ويجب ان لا يغيب عن وعينا ونحن ندرس الحالة العراقية الجديدة ، ان المرحلة التي يمر بها العراق بعد سقوط النظام السابق هي مرحلة مخاض ، والمخاض هو دموي بالطبع . لقد اسهمت وسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي دخلت الحياة العراقية بعد سقوط النظام بتأجيج العنف كثيرا، خاصة في ظل التخلف الكبير الذي يعانيه المجتمع العراقي في ميدان الوعي والثقافة .

ان الانهيار السريع للدولة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، أدى الى قلب التربة بعد بوار اذ انتج اعادة تنشيط التوترات والقيم والنماذج الكبرى الساكنة التي كان يستند اليها الاجتماع المدني التاريخي ، حيث خرجت جميع العفاريت والثعابين التي كان يخنقها قمقم الاستبداد وقمع السلطة واجهزتها فكانت جميع اشكال العنف السياسي والاجتماعي وفقدان الأمن، لأن القوة كانت بيد السلطة فحين انهارت السلطة واجهزتها، انهار معها كل شيء (٤١).

وفي مقاربة اخرى لاسباب العنف الطائفي في هذه المرحلة من تاريخ العراق الدامي ، اجراها المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في ايلول/ ٢٠٠٧، نجد اجوبة المواطنين العراقيين الواردة في الاستبيانة، كما يلي:

- نسبة (٤٤ %) من مجموع المشاركين اجمعوا على ان الاحتلال الامريكي وتداعياته هو السبب الاول والمباشر لحدوث حالة الاحتقان الطائفي والتي تطورت الى حالة من العنف المباشر والمتبادل بين بع ض المكونات الاساسية في المجتمع العراقي .
- نسبة (٢٢ %) يرون ان الميليشيات المسلحة التي ترتبط باحزاب وقوى موجودة على الساحة السياسية هي المسبب الاول لحالة العنف الطائفي الذي استشرى في العاصمة بغداد وبعض المحافظات العراقية .
- نسبة (١٢ %) من المشاركين يرون ان التعصب المذهبي في المجتمع العراقي له الدور الاكبر في تأجيج نار الاقتتال الطائفي .
- يعتقد (٣%) ان الجماعات المسلحة التي لها نشاطات عسكرية ضد قوات الاح تلال وحلفائه ، هم السبب الرئيس وراء العنف الطائفي .
- يرى (١٤%) ان الزعامات السياسية والدينية التي تقود مسارات العملية السياسية او الزعامات الدينية التي دخلت الميدان للتأثير في مجريات الاحداث في العراق ، هي من يقف وراء دوامة العنف .
- (٥%) يرى ان الاسباب الحقيقية ولكن غير الظاهرة للعيان هي الأسباب المادية ، من قبيل النسب العالية للبطالة ، حل العديد من الكيانات الحكومية وتسريح منتسبيها ، تداعيات الحصار الاقتصادي .

وفي العودة الى الحل الديمقراطي ، فان الديمقراطية لايمكن لها ان تجري الا في ظل دولة ، وهي تحتاج الى سلطة قوية وليست حكومة هشة تعبث بها الامواج والتيارات وتتقاذفها السلطات المتداخلة بين ا لمركز والاقاليم والمحافظات ، ودستور جاء سريعاً ومرتبكاً ومتناقضاً ومبهماً .

كما ان الحديث عن الديمقراطية يجري بلا وعي بان هذه القيم العظيمة هي نتائج اكثر منها مقدمات . وهي نتائج لتفاعلات اقتصادية اجتماعية تصل المجتمعات معها الى حالة من التوازن تجعل كل موا طن طرفاً مسؤولا وليس مجرد رعية طيعة ، وحالة المواطنة درجة لاتصل اليها الامم الا بعد صراعات طويلة وقاسية يستحيل اختصارها أو القفزعليها ، ويظل امرها مرهونا باتساع الافاق الممكنة للصعود الاجتماعي . واخيرا على قدر سلامة الجسد تتحدد في النهاية نوعية قدرته على الحركة ، فالمثخن بجراح العنف تكون حركته ثقيلة بطيئة .

وتتطلب الاشارة ، الى ان اعمال العنف شملت ايضا المكونات الصغيرة (الاقليات) من نصارى وشبك وايزدية وصابئة .

فقد تدهورت اوضاع طوائف (الاقليات) في العراق بشكل ملحوظ في مناطق كثيرة من البلاد (بغداد ، البصرة ، الموصل ، كركوك) . حيث تصاعدت الهجمات الطائفية ضد الاسر المسيحية في منطقة الدورة ببغداد ، مما أدى الى نزوح معظم المسيحيين من تلك المنطقة ، بعد أن أطبقت جماعات مسلحة سيطرتها على اجزاء مختلفة من تلك المنطقة وقامت بعمليات التهديد والخطف والقتل بحق سكانها ، وطلبت قوات القاعدة عند سيطرتها على المنطقة من العوائل المسيحية دفع الجزية وتزويج بناتها كملك يمين ، كما تم تفجير عدد من الكنائس وهددت كنائس اخرى بانزال الصليب عنها .

كما وقد تعرض عدد من التركمان والاشوريين الى ملاحقات قضائية وتمييز في كل من كركوك والموصل . واستهدف الايزيديون والشبك مرات عدة في سنجار والشيخان وقرى الموصل كما ان التفجيرات الارهابية التي تستهدف القتل بالجملة لاتزال تطال التركمان في تلعفر وطوزخرماتو . ولم يسلم الصابئة من أعمال العنف المتعددة التي اجبرت كثير من عوائلهم على الهجرة ومغادرة العراق .

وباختصار ليست الديمقراطية الحل السهل والجاهز لمشاكل مجتمعات ترفض ان تتعلم معنى العمل والابداع وقيمة التضامن الوطني والانساني ، كما انها ليست الحل السهل لمشاكل النخب التي لاتعرف معنى المسؤولية ، ولا هي أخيراً الحل لمشاكل مجتمع تعميه الامية والفقر والنزاع من اجل البقاء ، فهي لاتستطيع ان توفر على المجتمعات التضحيات التي لابد من تقديمها لمواجهة المشاكل الحقيقية والصعبة .

الخاتمة :

تماهى العنف في المجتمع العراقي كثيرا حتى كاد ان يكون سمة مميزة له ، بعد أن اقترنت الش خصية

العراقية بطبائع ذلك العنف واقترنت بصفاته .

ذلك لم يأت من فراغ ، فالصراع والعنف كان سمة العلاقات الدولية في الماضي والتي انعكست على مجتمعات تلك الدول ، ثم كان الانقطاع الحضاري وغياب الوعي والارث الدكتاتوري واسباب كثيرة تطرقنا اليها .

الصراع في العراق، هو صراع الدولة والفوضى او اللادولة ، واسهمت الادارة السيئة والمغرضة للتعدد العرقي من قبل الانظمة المتعاقبة في العراق المعاصر على تحويل الاخت لاف الطبيعي الى خلاف وعنف وصراع ، وعليه فان نظاماً آخر يقوم على القطيعة مع الماضي السلبي، هو الكفيل لجعل الا ختلاف مصدر هوية ايجابية للعراق . وفي هذا يجب التذكر دائماً، بانه كانت هناك مشاركة اجتماعية مستمرة في العنف ، ونحن دائماً مشاركون بدرجة ما فيه.

ومن خلال دراستنا هذه ، نستطيع القول ان العنف الغالب في العراق ، هو عنف سياسي اكثر مما هو عنف اجتماعي ، وحيث ان العنف يعقد المشاكل السياسية والاجتماعية ، فأن الخطر الاكبر اذا ما افضى العنف السياسي الى اندلاع حرب اهلية ، فهذا قد يؤدي الى تكرار حدوث الحرب الاهلية ، مما قد يسبب ب تقسيم وتمزيق العراق دولة ومجتمعاً.

وكذلك فأن العنف في العراق ، هو واقعة اجتماعية / سياسية ، تو افرت لها خصائص الواقعة من كونها جماعية ، تاريخية ، مثالية ، تعبوية ، وظيفية وتنطوي على صفة الارغام ، وهو ايضا واقعة خارجية موجودة في المجتمع وليست في نفوس الافراد ، بمعنى انها مستظهرة وليست مستنبطة ، هي خارجية ومسبقة الوجود ومؤلفة في تكوين المجتمع وكان على الفرد ان يتلائم معها ، بمعنى انها كانت موجودة في المجتمع قبل ان يكتسبها الفرد ، والواقع ان تكييف الفرد سيكالوجيا مع ظروف المجتمع ان هو الا ارغام اجتماعي اكتسبه الفرد عن طريق التربية والتنشئة والعلاقات الاجتماعية بحيث تغلغل في لا وعيه واصبح جزءا من تكوينه.

وهذا يعني ان الظروف الموضوعية هي التي تحكمت بالعنف لدى الشخصية العراقية اكثر من الظروف الذاتية ، أي اننا لانستطيع ان نحكم باصالة هذا العنف الموروث ، لأنه مكتسب تاريخي قابل للزوال مع تعاقب الاجيال وتغير المفاهيم والسلوك والثقافة والطبائع . فقد تعرض العراقي لظروف ضاغطة فوق طاقة البشر ، وبذلك كان رد فعله غريزياً ينسجم مع الطبيعة البشرية .

ومن ذلك نستنتج ان القضاء على العنف في العراق هو أمر يمكن ادراكه من خلال دراسة العوامل والاسباب التي تطرقنا اليها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان ذلك لايمكن ان يتم بين ليلة وضحاها .

وتقع في مقدمة السبل الكفيلة في هذا المجال ، انشاء دولة عصرية تقوم على اساس العقد الاجتماعي الذي يضمن للمواطن حقوقه كافة بغض النظر عن العنصر والجنس والدين والمذهب واللون . حيث ان العراق لم يشهد أبداً في تاريخه وجود دولة تقوم فعلاً على تلك الاسس ، وكانت الدولة على مر التاريخ ، هي دولة تسلطية تنظر الى المواطن على اساس انه أداة طيعة لتنفيذ الواجبات ، انطلاقا من ثلاثة عوامل :

١ - ضمان استمرار النخبة الحاكمة بامتيازات السلطة من قوة ونفوذ ومال .

٢ - ان التعددية الاثنية والدينية ، التي كانت حصاد نظام الملل العثماني ، قد جعلت الوعي الطائفي والاثني يطغى على الوعي الوطني .

٣ - التدخل الاجنبي المستمر لاجهاض الاصلاح .

ان التأكيد على ذلك يأتي من حيث ان الدولة العصرية تتحكم ف ي الواقع بكل العملية الاجتماعية ، بدءاً بالمسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقيدي والثقافي مروراً بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي ، وهي تستطيع انطلاقا من ذلك ان تفرض نفسها بوصفها، الى جانب كونها مركز الشرعية الوحيد، مصدر القوة الوحيد ايضا.

في هذه الدولة يتم ضمان روح المواطنة بشكل كامل بعيداً م ن تصنيفات الاكثرية والاقلية ، ويتم ضمان حقوقها بالعيش الكريم وتوزيع الثروات بعدالة وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي والتعليم .

وذلك لايمكن ان يتم الا بتعديل الدستور الحالي بعيداً من صيغ الوصاية والاستفراد والاقصاء ، بما يضمن حرية المواطن الكاملة في الفكر والرأي والتعبير والتنظيم .

ان القضاء على الفقر وتأمين العيش الكريم والقضاء على البؤس والحرمان والخيبة التي تشكل بيئة خصبة للعنف والارهاب ، هو المفتاح لسعادة الفرد .

ولايمكن التعويل كثيراً على العامل الديني في تقليص وانهاء العنف للاسباب التي تطرقنا اليها ، فالعامل الديني الذي لم يفلح في ذلك خلال اربعة عشر قرناً ، عاجز الآن عن القيام بتلك المهمة ، كما ان حقوق الدولة والمجتمع هي غير حقوق الدين .

والخطوة الاولى في بناء الدولة الجديدة تتم من خلال التعايش بين العراقيين والتكامل والاندماج بينهم ضمن الشروط العلمية لعملية الاندماج بعيدا من تنظيرات الانصهار والفسيفساء والهيمنة ، وذلك لايمكن ان يتم الا من خلال اكمال عملية الاستقلال السياسي الكامل والتخلص من سيطرة وتحكم المحتل .

ان تحرير العراقيين من خوفهم من الماضي سيساعد على تحريرهم من الم ستقبل وعلى بناء دولتهم الموعودة، في ظل علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون مع المحيط الاقليمي والدولي

كما ان استقرار الحالة الامنية تمهيداً للانطلاق الى اللاعنف، هو انعكاس منطقي لاستقرار الحالة السياسية وثباتها والتي ستنسحب على شتى مناحي الحياة الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتبقى الطائفية الخطر الاكبر والاعنف ، فليس من المستغرب بعد كل سنوات القهر وقلة الوعي والتسلط والاقصاء والحرمان والتدخل ا لاجنبي ، ان ينتشر خطر الطائفية في المجتمع العراقي بعد ان كان كامناً ومستتراًومحدوداً.

وفي هذه الظروف الحاسمة في حركة التاريخ العراقي وبعد ان انكشف كل شيء ، يج ب عدم التستر على الواقع الطائفي، فالدواء الناجع يكمن في التشخيص الناجح ، فان موقف التجاهل واغماض العيون والمداراة هو موقف ينطاون بل يتآمر على مستقبل البلاد. ان الواجب الوطني والشع ور بالانتماء الحقيقي لهذا البلد ، يتطلب مواجهة حقيقة الطائفية وكشف الستار عن مقوماتها الاجتماعية واصولها التاريخية وارتبلطها بالعامل الاجنبي عبر العصور . الطائفية اداة للقهر والسيطرة السياسية وشق المجتمع ، كان من ورائها الاستبداد المطلق والقهر السياسي ومشروع الدولة القومية في العراق، وهي لم تظهر في التاريخ الا وسيلة بيد المحتلين والطغ اة لشق صفوف المجتمع والتحكم بارادته ، وكانت سلطة الطائفية في العراق دائما بحاجة الى دعم خارجي كقوة احتلال أو نفوذ استعماري أو علاقة تخادم.

بعد كل هذا، هل ستكون دورة العنف الحالية، هي رقصة العنف الاخيرة في العراق؟ الجواب هو ماسنقرره نحن العراقيون...

المصادر :

١ - هادي العلوي ، من تاريخ التعذيب في الاسلام ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، ط /٤ ، ٢٠٠٤ .

٢ - ول ديورانت ، قصة الحضارة ، دار الجيل ، بيروت ، ج/٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٠ ، ٢٨٢ .

٣ - أشيلي مونتاغيو ، الدحض العلمي لأسطورة التفوق العلمي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط /٢ ،

١٩٨١ ، ص ١٣٧ .
٤ - حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط / ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٢ .
٥ - د. عبد الرضا الطعان ، مفهوم الثورة ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ط / ١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٨ .
٦ - د. عامر كامل أحمد ، العنف والعنف المضاد في الجزائر ، بحوث المؤتمر الدولي حول الارهاب ، جامعة جيجل – الجزائر – ٢٠٠٨ .
٧ - د. فرهاد ابراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط/١ ، ١٩٩٦ ص ١٢ .
٨ - ينظر ، د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة بغداد ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٥٩٢ .
9- P. Blau, Power and Change in social life, Wiley & Sons. New York , 1967, P. 117 .
10- Dowse Robert and Hughes John, Political sociology, John Wiley & Sons, London , 1972 , P 404 .
١١- د. عبد الحميد متولي ، الوسيط في القانون الدستوري ، منشورات الطالب ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٨٤ .
12- Dowse & Hughes , op. cit. P 442 .
١٣- برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط/١ ، نيسان ١٩٩٠ ، ص ٩ .
١٤- المصدر نفسه ، ص ١٦ .
١٥- د. برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٩ – ٢٠ .
١٦- د. فرهاد ابراهيم ، الطائفية والسياسة في العالم العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط/١ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٢ .
١٧- عبد الله فهد النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٩ .
١٨- د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج/٥/٢ ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٩ .
١٩- حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١ .
٢٠- عبود الشالجي ، موسوعة العذاب ، ج/١ ، ص ١٥ .
٢١- د. علي الوردي ، دراسة في طبيعية المجتمع العراقي ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٥ ، ص ١١٥ ، ٣٨٣ .
٢٢- ينظر في تفاصيل اكثر : د. امام عبد الفتاح امام ، الطاغية .
٢٣- ينظر عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ط/٣ ، ١٩٨٠، ص ٢٣ .
٢٤- عقيل الناصري ، ١٤ تموز الثورة الثرية – الكتاب الثاني – ج/١ ، دار الحصاد ، دمشق ، ط/١ ٢٠٠٩ ، ص ١٦٣ .
٢٥- د. نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، مكتبة الكندي ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٤٨ .
٢٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج/٦ ، صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٥٣ ، ص١٤٥ .
٢٧- د. نزار الحسو ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .
٢٨- عبد الله النفيسي ، المصدر السابق ، ص ١١ .
٢٩- مجلة الاسبوعية ، بغداد ، العدد (٩٠) ، ٢٠٠٩/٩/٢٦ ، ص ١١ .
٣٠- د. علي شريعتي ، التشيع العلوي والتشيع الصفوي ، دار الامير ، بيروت ، ط/١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٧ .
٣١- د. رشيد الخيون ، طروس من تراث الاسلام ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ط /١، ٢٠٠٧ ، ص ١٩
٣٢- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج/٣ ، مركز الابجدية ، بيروت ، ط/٦ ، ١٩٨٢ ، ص ٣١٤ .
٣٣- ينظر لمزيد من التفاصيل ، د. غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ، دار السلام ، لندن ، ١٩٨٨
٣٤- د. نزار الحسو ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .
٣٥- نضال البعث ، ج/٤ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٨١ ، ص ١٧ .
٣٦- ينظر لمزيد من التفاصيل ، نزار الحسو ، مصدر سابق .
٣٧- جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية ، دار الحكمة ، لندن ، ط/١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٢٥ .
٣٨- د. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٩١ .
٣٩- ينظر في المزيد من التفاصيل ، د. كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى ، ط /٢ ، آفاق عربية ، ١٩٨٤ .
٤٠- تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ، ١ نيسان – ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ .
٤١- د. احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني ، ص ١٧٦ .